SAFERWORLD
PREVENTING VIOLENT CONFLICT. BUILDING SAFER LIVES

مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهّدة بالنوايا الحسنة؟

تقرير من إعداد :
لولا ألياغا (Lola Aliaga)
كلوي تريكو أوفاريل (Kloé Tricot O›Farrell)

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما المنهجية

من الخارج، يُنظَر إلى تونس على أنها قصّة النجاح الوحيدة للثورات العربية، وعلى أنها ساحة معركة رئيسية في «الحرب على الإرهاب» المدعومة دوليا. وأصبحت تونس حاليا فضاء تزدحم فيه الجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بعد أن سجّلت معظم هذه الأطراف حضورها في تونس بعد ثورة 2011 لدعم عملية الانتقال الديمقراطي، إلا أنّ تركيز العديد من هذه الأطراف يصب اليوم أساسا بمعالجة «الإرهاب» أو «التطرف العنيف». وانطلاقا من الشهادات والروايات المباشرة لممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وكذلك لمسؤولين تونسيين ودبلوماسيين أجانب وساكني أحياء مدنين وسيدي بوزيد وسيدي حسين، يتناول هذا البحث المعمّق لمنظمة سيفرورلد («عالم أكثر أمنا») المخاطر التي تهدّد السلم في تونس والطريقة التي يتمّ بها التعامل مع هذه التهديدات.

عندما تسأل الناس في تونس عن شواغلهم الرئيسية، فسيتبين لك في الحين أنّ استقرار البلاد يتوقف في المقام الأول على معالجة مظاهر الإجحاف واللامساواة. ومع ذلك فإن فشل الحكومة التونسية في التصدّي لأوجه التهميش واللامساواة والإجحاف المزمن على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهي العوامل التي كانت وراء اندلاع ثورة عام 2011، قد يؤدّي إلى تأجيج المزيد من العنف ويمكّن الجماعات المسلحة العنيفة من استغلال مشاعر السخط ضدّ الدولة. وفي أعقاب هجمات باردو وسوسة في عام 2015، أعلنت الحكومة «الحرب على الإرهاب» مستندة في ذلك إلى إجراءات تبدو في بعض الأحيان صارمة وقمعيّة في مواجهة التهديدات الأمنية. وهو ما زاد من حالة السخط الشعبي وقوّض شرعية الدولة في ظل الاعتماد على سياسات قصيرة المدى تقوم على ردّ الفعل، وغياب استراتيجية طويلة المدى لمحاربة الارهاب.

وفي الوقت نفسه، قدّمت الجهات الفاعلة الغربية دعما ثابتا لجهود الحكومة التونسية للتصدّي للتهديدات الأمنية، واضعة أمن الغرب نُصب عينيها بالدرجة الأولى. هذه المساعدات هي محلّ ترحيب لدى البعض في تونس، إلاّ أنّ بعض الأطراف من المجتمع المدني انتقدت التدخلات الغربية في تونس بسبب افتقارها إلى التنسيق وغياب رؤية طويلة المدى، محذّرين من خطر مفاقمة المشاكل بدلاً من معالجتها. وتأمل العديد من الجهات الفاعلة الغربية أن تكون بصدد المساهمة بشكل فعال في منع العنف من خلال تدخلاتها في إطار مكافحة التطرف العنيف. ومع ذلك، فإنّ المحاولات الرامية إلى جعل الحوكمة والعمل التنموي في خدمة أجندة مكافحة التطرف العنيف تمليها اعتبارات أمنية يمكن انتقادها في تونس على أساس مجموعة من الأسباب.

يُوَثّق هذا البحث أوجه القصور في المقاربات المعتمَدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويرسم صورة دقيقة لتونس اليوم كما يراها مواطنوها والمتابعون المهتمون بشأنها. وفي هذا الإطار، تشير وجهات نظر التي عبّر عنها الأشخاص الذين تحدثنا إليهم إلى ضرورة قيام الحكومة بإعادة النظر في هذه المقاربات، مع تجديد التركيز على السلم من خلال الاستجابة العاجلة لتعطش الجمهور لإصلاحات حقيقية وبوتيرة أسرع.

تمّ إجراء هذا البحث بالاشتراك مع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي : تونس، سيدي بوزيد. شبان تونسيون يمرّون بجانب سيارة شرطة محترقة في سيدي بوزيد، مسقط رأس محمد البوعزيزي، الشاب الذي قام، يوم 17 ديسمبر 2010، بإضرام النار في جسده احتجاجا على مصادرة السلطات لعربة كان يبيع عليها الخضار ومضايقتها له بشكل متواصل. وقد أدى هذا الحادث إلى اندلاع احتجاجات عارمة في البلاد انتهت بالإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي. وتعتبر هذه الأحداث الحافز لانطلاق «الربيع العربي».
الصورة لـ : Samuel Aranda/ Panos

القسم الأول : رفع حدّة المخاطرة: التهديدات الارهابية في تونس

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما
المنهجية

في 18 مارس 2015، وبينما كان عدد من السياح الأجانب يكتشفون قيمة التراث الثقافي لتونس في متحف باردو الشهير في العاصمة، شرع ثلاثة رجال في إطلاق النار بشكل مكثف وعشوائي، مما أدى بالعديد من الأشخاص إلى البقاء محاصرين داخل المتحف لمدة ثلاث ساعات. لقِيَ 22 شخصا مصرعهم جرّاء إطلاق النار، وجميعهم كانوا من الأجانب وأغلبهم من السياح الأوربيين، كما أصيب 50 آخرين. وقد أعلن ما يسمى «تنظيم الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن هذا الهجوم، معتبرا أنّ «[المهاجمين] نشروا الرعب بين الكفار التونسيين وضيوفهم من الصليبيين، وأراقوا دماء العشرات منهم».[1] وقد استحوذ هذا الهجوم العنيف بشكل كبير على اهتمام المجتمع الدولي، إذ شكّل تهديدا مباشرا للاستقرار في تونس، «قصة النجاح» في «الربيع العربي».

وفي الوقت الذي انحدرت فيه ليبيا واليمن وسوريا إلى حالة من الفوضى والحرب الأهلية وعادت مصر إلى الحكم الاستبدادي، تمكّنت تونس بعد ثورة 2011 من إجراء انتخابات متتالية وصياغة دستور جديد والابتعاد عن نظام الحكم الديكتاتوري الذي سيطر على البلاد لعقود. وفي نظر الدول الغربية، تقيم تونس الدليل على إمكانية السير على درب الديمقراطية بالنسبة لدول العالم العربي، إلاّ أنّ المشاكل الأمنية المتزايدة التي تسبّبها الجماعات العنيفة حَوَّلت تونس إلى مصدر تهديد محتمل للأمن بالنسبة للديمقراطيات الأوروبية، وهو ما أربك المسار الانتقالي وطريقة تعامل الغرب معه.

كان لهجوم باردو صداه الواسع في كافة أرجاء المجتمع الدولي، والواقع أنّ التونسيين، ومنذ 2011 أصيبوا بصدمات عنيفة جرّاء حدوث موجات متتالية من العنف. فقد استهدفت الجماعات المسلحة الدولةَ في إطار استراتيجية واضحة تدفع السلطات نحو ردود الفعل القمعية، وبالتالي تنزع الشرعية عن العملية الديمقراطية، وتزيد في «عزل» المجنّدين المحتملين.[2] كما استهدفت الجماعات أيضا المدنيين الذين يُنظَر إليهم على أنهم يساعدون الأجهزة الأمنية. وفي هذا الإطار، تعرّض الرعاة المحليون في الجبال القريبة من الجزائر إلى هجمات انتقامية بعد أن اشتكوا للشرطة من أنّ أمنهم وسبل عيشهم تضررت بسبب الجماعات العنيفة التي أقامت معاقل لها هناك أثناء الاضطرابات التي عقبت ثورة 2011.[3]

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي : قوات معززة من الشرطة تقوم بدوريّة على الشاطئ التابع لنزل «امبريال مرحبا» بسوسة، تونس.
الصورة لـ : Alpha Press

تكريم لضحايا الهجوم على المتحف الوطني بباردو. رئيس البرلمان الأوروبي آنذاك مارتن شولتز Martin Schulz يزور المتحف الوطني بباردو.
الصورة لـ: الاتحاد الأوروبي 2016 – البرلمان الأوروبي.

وفي عام 2013، تكثفت الهجمات ضد قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد،[4] وبلغت أعمال العنف المتصاعدة ذروتها باغتيال كلّ من شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وهما شخصيتان سياسيتان بارزتان في الحركة اليسارية العلمانية في تونس. وقد أعلن «تنظيم الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن هذين الاغتيالين [5] اللذين أشعلا فتيل أخطر أزمة سياسية عرفتها تونس منذ ثورة 2011.[6] ومع ذلك، فقد حمل هجوم باردو في طيّاته بُعدا جديدا، وهو العنف على نطاق واسع ضد المدنيين، وتحديدا السياح، وفي ذلك استهداف لصميم الاقتصاد التونسي.

وبعد ثلاثة أشهر، وبالتحديد في 26 جوان 2015، حدث هجوم آخر واسع النطاق. فقد ظهر طالب تونسي على شاطئ البحر في مدينة سوسة يحمل شمسيّة يخفي بها رشاش كلاشينكوف. وفي بضع دقائق، حوَّل الشاطئ المشمس إلى ساحة لمجزرة مروّعة، بعد أن أطلق النار على المصطافين والمقيمين في الفندق القريب من ذلك المكان. وقد لقى 38 شخصا مصرعهم، وجميعهم من الأجانب، من بينهم ثلاثون يحملون الجنسية البريطانية. كما أصيب 39 آخرون بجروح. مرة أخرى، أعلن «تنظيم الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن هذا الهجوم «ضد الصليبيين الذين يحاربون الخلافة». وفي إشارة إلى استراتيجيته في الاستقطاب، حذّر التنظيم أنه «يوجد في تونس الكثير من الرجال المسلمين الذين يهتمون اهتماما كبيرا بالجهاد في ليبيا والعراق والشام وغيرها.»[7]

وقد تمّ تقديم هذه الهجمات ضد الأجانب كشكل من أشكال الانتقام ضدّ ما يقوم به الغرب في الشرق الأوسط. وعلى غرار الهجمات التي تستهدف الدولة، يكون تأثيرها المباشر إضعاف عملية الانتقال الديمقراطي، ومفاقمة السخط الشعبي ضد الحكومة، والاستفادة من المعاناة التي يعيشها الناس في حياتهم اليومية، مما يؤدي في النهاية إلى مزيد تعميق الانقسامات واستقطاب المزيد من المجنّدين. [8]

وفي ظرف يتّسم بازدياد حدّة البطالة، أدّى إضعاف قطاع السياحة، الذي وفّر في عام 2014 ما يقرب عن 14 في المائة من مواطن الشغل في تونس[9]، إلى تهديد العديد من مواطن الشغل. ولئن عرفت السياحة في تونس تقهقرا منذ ثورة 2011، غير أنّ هجوميْ باردو وسوسة كانا بمثابة الضربة القاصمة: فقبل هجوم سوسة، كان ما لا يقل عن 440،000 سائح بريطاني يزورون تونس كل سنة؛ ثمّ بعد الهجوم، 90 في المائة منهم توقفوا عن زيارة تونس.[10] وقد استفادت الجماعات العنيفة المسلحة من حالة عدم الاستقرار في البلاد، إذ توسّعت الدوائر التي يمكن لهم أن يستقطبوا منها مجنَّدين جدد، وفي هذا السياق، قيل لنا إنّ البعض ممّن فقدوا وظائفهم بعد هجوم سوسة انضمّوا إلى جماعات عنيفة بحثا عن دخل.[11]

حدثت بعد ذلك هجمات أخرى واصلت في استهداف المؤسسة الأمنية في تونس، إلا أن بعضها كان ذا نطاق أوسع. ففي 24 نوفمبر 2015، قتل انتحاري 12 عنصرا من جهاز الأمن الرئاسي التونسي كانوا في حافلة وسط العاصمة. وقد قام بهذا الهجوم شاب يقيم بتونس العاصمة يبلغ من العمر 28 عاما، وأعلن «تنظيم الدولة الإسلامية» مسؤوليته عن هذه العملية.

شاطئ ميناء القنطاوي، سوسة.
الصورة لـ : Tony Hisgett

وقد كان من الواضح في ذلك الوقت أنّ هذه الهجمات العنيفة مرتبطة بالوضع في ليبيا. فعلى غرار 70 في المائة من المتّهمين التونسيين في قضايا إرهاب، حسب ما أفاد به المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب [12]، قام المسلحون الذين ارتكبوا هجوميْ باردو وسوسة بتدريبات في ليبيا [13]، حيث استغل «تنظيم الدولة الإسلامية» وجماعات أخرى انهيار الدولة الليبية وتفككها لإنشاء معسكرات تدريب للمقاتلين. كما أنّ المتفجرات المستخدَمة في الهجوم ضد الأمن الرئاسي

قد تمّ جلبها من ليبيا.[14] وفي الواقع، فقد اخترق عدد من الأعضاء شبكات التهريب التي تدعم الاقتصاد الحدودي لتسهيل نقل الأسلحة والمقاتلين بين البلدين. واستغلوا كذلك التنافس على الموارد بين الميليشيات وشبكات التهريب لإقامة قواعد على طول الحدود الليبية-التونسية.[15]

وتفاقم التهديد الأمني الآتي من ليبيا بشكل خطير في 7 مارس 2016، عندما قامت قوات تابعة لـ»تنظيم الدولة الإسلامية» بهجوم في محاولة للاستيلاء على مدينة بن قردان الحدودية. وبعد دقائق من استيلائهم على أحد المساجد في بن قردان، سُمِعَ مسلحون يعلنون عبر مكبرات الصوت عن بدء الهجوم. وانتشر المقاتلون في جميع أنحاء المدينة، حيث كانوا يتربّصون بثكنات الجيش ومراكز الشرطة، بينما كان آخرون يهتفون قائلين إن «تنظيم الدولة الإسلامية» جاء لتحرير البلدة من جيش «الطاغوت».[16] وكان المقاتلون يعوّلون على دعم السكان المحليين لهم، إلا أنّ السكان انحازوا لقوات الجيش والشرطة الذين اشتبكوا مع المسلحين لمدة ثلاثة أيام حتى تمكنوا من استعادة السيطرة على المدينة. وقد أدت هذه المواجهات إلى مقتل 7 مدنيين و13 من قوات الأمن و46 من مقاتلي «تنظيم الدولة الإسلامية».[17] وروى سكان بن قردان لاحقا أنهم تعرّفوا على بعض المقاتلين الذين قاموا بالهجوم من ليبيا وهم في الواقع من مواطني هذه المدينة الحدودية. [18]

وتشير التقارير إلى أنه منذ سقوط نظام بن علي، انضمّ ما بين 3000 و7000 شخصا تونسيا إلى جماعات مقاتلة في سوريا والعراق وليبيا على وجه الخصوص،[19] وهم يمثّلون واحدة من أكبر كتائب «المقاتلين الأجانب»[20] في تلك البلدان.[21] وقد كان حجم هذه الظاهرة مذهلا لدرجة أنّ زعيم جماعة أنصار الشريعة المسلحة في تونس أعرب عن أسفه لأن الحروب في سوريا ومالي قد «أفرغت تونس من شبابها».[22]

إن حجم الهجمات الأخيرة في تونس وتجنيد الآلاف من الشباب التونسيين للقتال في بلدان أخرى يعكس مدى القوة التي أصبحت عليها الجماعات العنيفة في البلاد، وبالأخص جماعة أنصار الشريعة. ورغم أنه ليس لهذه الجماعة ارتباطات رسمية مع الجماعات العنيفة الأخرى في تونس، إلاّ أنه يسهل اختراق عضويتها، ويمكن في بعض الأحيان لجماعات مختلفة أن تعمل معا.[23] وقد وُلِدت جماعة أنصار الشريعة من رحم نظام السجون التونسي، حيث بدأ السجناء التخطيط لإنشائها في عام 2006، وبعد إطلاق سراحهم في إطار عفو عام صدر في أعقاب ثورة عام 2011[24]، وضعوا خطتهم موضع التنفيذ. واستطاعت جماعة أنصار الشريعة أن تعمل بِحُريّة نسبية في السنوات الأولى من وجودها وجنّدت بحسب زعمها، 70000 عضوا في الفترة ما بين أفريل 2011 وجانفي 2014، بفضل عملها الخيري وقدرتها على الاستفادة من حالة الإحباط المنتشرة بين الناس تجاه الحكومة التونسية.[25] فالعديد من الأشخاص الذين التقينا بهم أبرزوا القدرات التنظيمية لهذه المجموعات، فالبعض يرى أنهم يعملون «كدولة داخل الدولة»، في حين اعتبر آخرون أنهم أفضل تنظيما من الدولة وأثاروا تساؤلات بشأن مصادر تمويلهم.[26]

إن حجم الهجمات الأخيرة في تونس وتجنيد الآلاف من الشباب التونسيين للقتال في بلدان أخرى يعكس مدى القوة التي أصبحت عليها الجماعات العنيفة في البلاد.

ولئن كان عمل جماعة أنصار الشريعة في البداية غير عنيف إلى حدّ كبير[27]، إلاّ أنّ ذلك تغيّر بعد 2011. فقد حمّلت الحكومةُ التونسية أنصارَ الشريعة مسؤولية اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، وصنفتها كمنظمة إرهابية.[28] ثم في 2013، أعلنت جماعة أنصار الشريعة ولائها لتنظيم القاعدة، والعديد من قادتها أعلنوا في 2014 ولائهم لـ»تنظيم الدولة الإسلامية».[29] ورغم وقوع عدد من الهجمات، يرى العديد من الخبراء أن تونس هي بشكل رئيسي أرض دعوة وتجنيد.

ومع ذلك، فقد كانت لهذه الهجمات العنيفة آثارا حقيقية في تونس، وكذلك على علاقات تونس مع الدول الغربية. فبعد هجوم سوسة، نصحت كلّ من المملكة المتحدة وألمانيا مواطنيهما بتجنّب السفر إلى تونس إلاّ لأمر ضروري[30]، وهو ما عجّل بحدوث تراجع كبير في السياحة التونسية. هذه النصائح المتعلقة بالسفر، والتي تهدف لحماية السياح، شكّلت ضغوطا اقتصادية كان من شأنها أن شجعت الحكومة التونسية على اتخاذ «تدابير جديّة» لمعالجة التحديات الأمنية القائمة.[31] وقد أيّدت الحكومات الغربية هذه التدابير من خلال تكثيف مساعدتها الأمنية لتونس.[32]

من جهة أخرى، يعكس الدعم الأمني الغربي لتونس وجود مخاوف في أوروبا بشأن التهديد الذي يشكّله الأفراد الذين يمارسون أعمال العنف ولهم الجنسية التونسية أو هم من أصول تونسية، خصوصا بعد الهجمات التي وقعت في عدد من العواصم الأوروبية. ففي 14 جويلية 2016، قام سائق شاحنة فرنسي-تونسي بدهس حشد من الناس في مدينة نيس الفرنسية، مما أسفر عن مقتل 86 شخصا وإصابة 458 آخرين. وفي 19 ديسمبر من نفس السنة، اقتحم رجل يحمل الجنسية التونسية وهو يقود شاحنة أحدَ أسواق أعياد الميلاد في برلين، ممّا أسفر عن مقتل 12 شخصا وإصابة 56 آخرين. صحيح أنّ الحكومات الغربية كانت داعمة للانتقال الديمقراطي في تونس منذ عام 2011، إلا أنّ الأحداث الأخيرة أثبتت أنّ لها مصلحة كبرى في استقرار تونس.

وعموما، شعر الناس الذين تحدثنا إليهم في سيدي بوزيد ومدنين وسيدي حسين وتونس العاصمة بأن الوضعية الأمنية قد تحسنت[33]، فمنذ أوائل عام 2016 ، لم تشهد تونس هجمات واسعة النطاق. لكنهم لاحظوا أيضا أن ردود الحكومة التونسية المدعومة من الغرب كانت لها آثارا تحمل في طياتها عديد الاشكاليات فيما يتعلق بالتحديات الهيكلية الرئيسية للبلاد. هذه التحديات تشكل تهديدا فوريا وطويل المدى للسلم في البلاد ولكلّ من لهم مصلحة فيه. ويتناول القسم التالي من هذا البحث التحديات التي تواجه تونس، ويخْلُص إلى أنّ معالجتها تتطلب انتهاج مقاربة مختلفة تتّسم بطابع أكثر استراتيجية لتحقيق السلم والاستقرار المستدامين، مقاربة توازن بين الضرورات الأمنية على المدى القصير وزيادة التركيز على الانتقال السلمي على المدى الطويل.

حاشية سفلية

[1] Tunisie. Attaque du Bardo : une double' ,(2015) Courrier International 'revendication,' March 20.

[2] Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a' ,(2016) International Crisis Group National Strategy', briefing n 50. June 22.

[3] Nadhif A (2017), 'Tunisia's poor population face death by terrorists', June 14.

[4] انكيفادا (2015)، الإرهاب في تونس : خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي.

[5] Gall C (2014), 'Killings 2 Tunisia: ISIS Fighters Claim', December 18.

[6] تزامن هذا مع الإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين في مصر.

[7] Hakaek online (2015) "في بيان منسوب لـ"تنظيم الدولة الإسلامية"، أعلنَ التنظيم مسؤوليته عن هجوم سوسة الإرهابي ونشَرَ صورة جديدة للجاني"، 27 جوان.

[8] Market for' ,(2015) op. cit.; Fahmi G, Meddeb H ,(2016) International Crisis Group October; Meddeb 15 ,Jihad: Radicalization in Tunisia', Carnegie Middle East Centre Les caractéristiques de la violence jihadiste en Tunisie', text of presentation' ,(2016) H made at the workshop 'Prévenir la violence extrémiste en Tunisie', Tunis.

[9] World Travel and Tourism Council, 'The Economic Impact of Travel & Tourism 2015: Tunisia', p 4.

[10] months after Sousse beach 18 Tunisia urges UK tourists to return',(2016) Wintour P attack',' December 6; في أعقاب هجوم سوسة، نصحت المملكة المتحدة مواطنيها بتجنّب السفر إلى تونس عبر صفحة النصائح المتعلقة بالسفر للخارج الصادرة عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية. وتمّ رفع التوصية بتجنب السفر في شهر أوت 2017.

[11] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[12] Inkyfada (2017), "'Terroristes" en Tunisie : Que révèlent les dossiers judiciaires ?', 4 January.

[13] نفس المصدر.

[14] Tunisia says suicide bomber carried out bus attack claimed by' ,(2015) Amara T 'Islamic State,' November 25.

[15] Precarious resilience: Tunisia's Libya predicament', Middle East' ,(2017) Meddeb H and North Africa Regional Architecture, p 5, 7 April.

[16] Border attack feeds Tunisia fears of Libya jihadist' ,(2016) Amara T, Markey P 'spillover,' March 13.

[17] Agence France Presse: ‘Tunisie : 10 jihadistes et un soldat tués dans des opérations à Ben Guerdane’, 9 March.

[18] Amara T, Markey P (2016), op. cit.

[19] حسب معظم التقديرات، يبلغ العدد حوالي 5500. انظر على سبيل المثال :
Souli S (2016), ‘Tunisia: Why foreign fighters abandon ISIL’, 3 March; Malka H, Balboni M (2016), ‘Tunisia: Radicalism abroad and at home’, June.

[20] عبارة "المقاتلين الأجانب" غير دقيقة، لأنها لا تميّز بين أولئك الذين يقاتلون فعلاً وأولئك الذين سافروا إلى المناطق التي يسيطر عليها "تنظيم الدولة الإسلامية" من أجل المشاركة في إنشاء الخلافة. ومع ذلك، فإننا نستخدم هذه العبارة في هذا التقرير لغرض الوضوح لأنه المصطلح الأكثر شيوعا للإشارة إلى الأشخاص الذين سافروا للانضمام إلى جماعات عنيفة في الخارج.

[21] OHCHR (2015), ‘Foreign fighters: Urgent measures needed to stop flow from Tunisia’ – UN expert group warns’, 10 July.

[22] Counter-Extremism Project (2017), ‘Tunisia: Extremism and Counter-Extremism’

[23] توجد جماعات تحمل اسم أنصار الشريعة في ليبيا ومصر واليمن، إلا أنّها ليس لها ارتباط رسمي ولا تملك هيكل قيادة مركزي. ومع ذلك، فقد ثبت أنّ تنظيميْ أنصار الشريعة في تونس وأنصار الشريعة في ليبيا يرتبطان بصلات عملياتية ومالية ولوجستية. انظر :
Zelin A (2012), ‘Know your Ansar al-Sharia’, 21 September

[24] تمّ في 2011 إصدار قانون للعفو العام شمل عددا من سجناء نظام بن علي.

[25] Counter-Extremism Project (2017), op. cit.

[26] مشاركون في حلقات نقاش مع الشباب - سيدي حسين، فيفري 2017.

[27] Werenfels I (2015), ‘Going “Glocal”: Jihadism in Algeria and Tunisia’, in Steinberg G and Weber A (eds.), Jihadism in Africa. Local causes, Regional expansion, International alliances (Stiftung Wissenschaft und Politik), p 63.

[28] Al Jazeera (2013), ‘Ansar al-Sharia blamed for Tunisia killings’, 27 August.

[29] Counter-Extremism Project (2017), op. cit.

[30] Yerkes S (2016), ‘One year after Sousse, it’s the economy—not security—that worries Tunisians’, Brookings Institution, Foreign Policy Trip Reports, 30 June.

[31] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني ومسؤولين دوليين – تونس، أكتوبر 2016.

[32] على سبيل المثال، انظر: تطور المساعدات الأمنية الأمريكية إلى تونس.
لمزيد من التحليل حول الدعم الدولي للأمن في تونس، يرجى الاطلاع على القسم الرابع من هذا التقرير.

[33] حلقة نقاش – سيدي بوزيد ، جانفي- مارس 2017.

القسم الثاني : التحديات التي تواجه تونس .. كما يراها التونسيون

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما المنهجية

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي:
مظاهرة من أجل الحريات وضدّ العنف.
تونس، جانفي 2012.
الصورة لـ: أمين الغربي

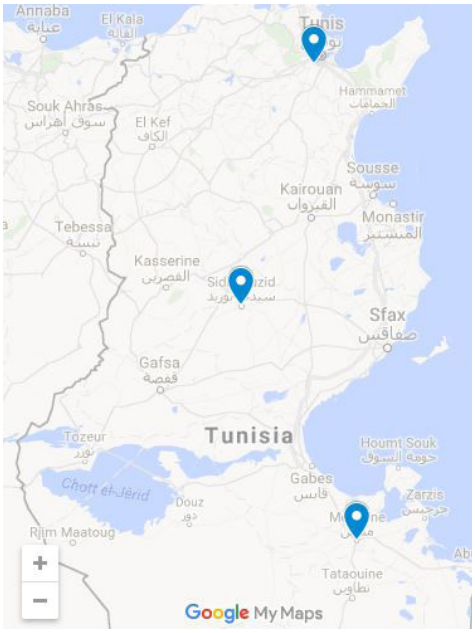

كثيرا ما سمعنا أنّ تونس فضاء يزدحم بالجهات الفاعلة الدولية وبمنظمات المجتمع المدني. وقد سجّلت معظم هذه الأطراف حضورها في تونس بعد ثورة 2011 لدعم عملية الانتقال الديمقراطي، إلا أنّ شواغل العديد من هذه الأطراف ترتبط اليوم أساسا بمعالجة «الإرهاب» أو «التطرف العنيف». ولكن عندما تسأل الناس في تونس عن شواغلهم الرئيسية، فسيتبين لك في الحين أنّ استقرار البلاد يتوقف في المقام الأول على معالجة أوجه اللامساواة والإجحاف.

في مدنين، وهي مدينة قريبة من الحدود مع ليبيا، وفي سيدي بوزيد، حيث انطلقت الشرارة الأولى للثورة في ديسمبر 2010، وفي سيدي حسين، وهي من الأحياء المهمّشة في ضواحي تونس العاصمة، لم يُدرِج الناس الذين تحدثنا إليهم «الإرهابَ» أو «التطرفَ العنيف» ضمن اهتماماتهم الرئيسية، بل ركّزوا على التهميش الاجتماعي والاقتصادي وعلى أداء المؤسسات السياسية للدولة، وهي الأسباب التي دفعت التونسيين للنزول إلى الشوارع قبل ست سنوات. غير أنه وكما قيل لنا في سيدي بوزيد، «مهد الثورة التونسية»، «لم يتغير شيء»[34]. وفي مدنين، حذّر البعض من أنّ إمكانية قيام ثورة ثانية ينبغي أن تؤخذ على محمل الجدّ إذا لم يتم رفع المظالم عن الجهات المهمشة والمحرومة. هذه المظالم أدّت إلى بروز موجات جديدة من الاحتجاجات، أحيانا عنيفة، خلال عامي 2016 و 2017.[35] وعلى الرغم من أن الجماعات العنيفة لا تحظى بدعم شعبي واسع في تونس، إلا أنها تمكنت من الاستفادة من شعور الناس بالإحباط لاستقطاب أعضاء جدد، خاصة من بين الشباب التونسي.[36]

الأغنياء والفقراء في تونس: عالمان مختلفان

يعاني الناس في المقام الأول من غياب فرص العمل وفرص الوصول إلى الموارد والخدمات، ويترتّب عن ذلك تنامي الشعور بالتهميش، خصوصا في المناطق الداخلية للبلاد والتي عانت من الإهمال على امتداد عقود، على عكس المدن الساحلية مثل تونس العاصمة وصفاقس وسوسة.[37] وقد أدّى نقص الاستثمارات العمومية والخاصة وضعف البنية التحتية في الجهات الداخلية إلى تقويض التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات البطالة وتصاعد معدلات الفقر. قبل الثورة، قامت السلطات بتنمية المناطق الساحلية على حساب الجهات الداخلية والحدودية، إلا أنّ حكومات ما بعد الثورة فشلت في معالجة هذا التفاوت.[38]

من ناحية أخرى، أشار الأشخاص الذين تحدثنا إليهم إلى ضعف التعليم في المناطق المهمشة، معتبرين أن البرامج الدراسية والتدريبية المتوفرة لا تتناسب مع متطلبات سوق الشغل في تونس.

في عام 2017، بلغت نسبة البطالة على المستوى الوطني 15،3 في المائة،[39] وهي أعلى بكثير في الجهات الداخلية: ففي عام 2015، بلغت هذه النسبة 26،6 في المائة في الجنوب الشرقي و 22،3 في المائة في الجنوب الغربي.[40] وحتّى سكان منطقة سيدي حسين لم يستفيدوا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس العاصمة. وفي هذا السياق، قال لنا أحد الأشخاص الذين تحدثنا إليهم: «عندما أذهب للعمل في ‹ميتيال فيل› [حي في شمال العاصمة]، أشعر وكأنني أدخل عالما مختلفا».

هذا الوضع يؤثّر على الشباب بوجه خاص: فحوالي 33 في المائة من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة – أي أكثر من مليون شخص – هم خارج دائرة التعليم والتشغيل والتدريب. [41] وحسب البنك الدولي، يشكّل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب الفئة الأكثر تعرّضا للإقصاء في المجتمع، «فهم يرمزون إلى الخمول والاحباط لدى الشباب، وهي حالة أكثر إثارة للقلق من بطالة الشباب، والتي لا تشمل الشباب غير المنخرط.»[42] وفي سياق يَعتبر فيه العديد من الشباب أنفسهم بمثابة «الأموات الأحياء»، أدى هذا الوضع إلى تفاقم ظواهر الانتحار وإيذاء النفس وتعاطي المخدرات والإدمان.[43] وفي إشارة إلى الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات العنيفة في الخارج، قال لنا أحد المختصّين في مجال الصحة: «بالفعل لقد عانى هؤلاء الشباب كثيرا؛ لقد كافحوا كثيرا حتى قبل أن يقرّروا مغادرة البلاد».[44]

وعموما، فقد قيل لنا إنّ العديد من الشباب الذين يفتقرون إلى الفرص الاجتماعية أو المهنية يشعرون وكأنهم واقعون بين شِقّيْ الرحى، إذ لا خيار لديهم سوى الهجرة بشكل غير قانوني (بما أنّ الخيارات القانونية ليست متاحة لمعظمهم)، أو الانخراط في شبكات الإجرام، أو الانضمام إلى جماعات عنيفة لإعالة أنفسهم. وفي هذا السياق، قال لنا أحد الشباب من سيدي حسين: «ليس أمامنا سوى الانضمام إلى «تنظيم الدولة الإسلامية» أو الهجرة بشكل غير قانوني». وأضاف شاب آخر: «نحن أمام مصيرين: إما أن نسلك طريق المخدرات أو طريق الإرهاب».[45]

العديد من الشباب الذين يفتقرون إلى الفرص الاجتماعية أو المهنية يشعرون وكأنهم واقعون بين شِقّيْ الرحى، إذ لا خيار لديهم سوى الهجرة بشكل غير قانوني أو الانخراط في شبكات الإجرام أو الانضمام إلى جماعات عنيفة.

هذه التصريحات تعكس مدى نجاح الجماعات العنيفة في تجذير نشاطها في السياق التونسي، مما عزّز استراتيجيتها في مجال الاستقطاب عبر منح فوائد مالية ومادية لمن يمكن تجنيدهم. قال لنا أحد الشبان في هذا الإطار: «سأكون مستعدا للانضمام لجماعة إرهابية مقابل المال؛ أنا مستعدّ حتّى لقتل والدي مقابل المال. لذلك تركّز هذه الجماعات على التجنيد في الأوساط الفقيرة على وجه التحديد». وأضاف شاب آخر:» إذا كانت [الجماعات العنيفة] توفّر لك ما تحتاج إليه، فلا يمكنك إلاّ أن تطيع أوامرهم، إذ ستستفيد منهم أنت وأسرتك بشكل مباشر».[46] ولم يتم استخدام الأموال وغيرها من المنافع المادية لاستقطاب أعضاء نشطين فحسب، وإنما لتجنيد مخبرين من بين السكان المحليين أيضا.[47]

مظاهرة في تونس خلال ثورة جانفي 2011.
الصورة لـ : وسيم بن رحومة

الإحباط والحرمان من الحقوق السياسية

ويُعزَى الشعور بالإحباط لدى الشباب أيضا إلى عدم وجود حيّز يمكّنهم من المساهمة السياسية في تنمية البلاد. ورغم الدور المحوري الذي لعبه الشباب خلال ثورة 2011، يشعر الكثير منهم الآن بقلّة الحيلة وخيبة الأمل، وذلك لأن التغيير الذي طالبوا به في 2011 لم يتحقق بعد. فهم يشعرون بخيبة أمل لعدم قدرة الحكومة، أو عدم رغبتها كما يعتقد البعض، على الوفاء بتعهداتها، خاصة فيما يتعلق بخلق فرص العمل وتوفير الخدمات. عاد الناس للنزول إلى الشوارع، إلاّ أن وصم المحتجين من قبل الحكومة زاد من شعور العداء تجاه الدولة.[48] وقد تمّ في عام 2016 تنظيم مؤتمر وطني للشباب بهدف إقامة حوار بين الحكومة والشباب في مختلف أنحاء البلاد.[49] غير أنّ هذه المبادرة، وفقا للبعض، لم تنجح في تشجيع مشاركة هادفة من قبل الشباب، ولم تُسْفر عن أيّة نتائج ملموسة.[50] هذا الشعور بالإحباط وخيبة الأمل يفسر السبب الذي جعل الشباب لا يمثل سوى 3،3 في المائة من مجموع 5،4 مليون شخص سجلوا للمشاركة في أول انتخابات بلدية حرة تنتظم في البلاد، والمزمع إجراؤها في ديسمبر 2017.[51]

وفي المقابل، أدى الافتقار – حقيقةً أو تصورًا – إلى السبل السياسية لتحسين حياة الناس وتحقيق وعود الثورة إلى زيادة جاذبية الجماعات العنيفة.[52] وفي هذا السياق، قال لنا ممثل للمجتمع المدني في سيدي بوزيد: «بعض الناس يتعاطفون مع المنظمات الإرهابية لأنهم مستاؤون من غياب الدولة، وهذا يؤدي أحيانا إلى أنّ بعض الأفراد لا يستنكرون الهجمات التي تستهدف الدولة، بل تراهم يسعدون بها «.[53]

جيل بلا مستقبل يبحث له عن هدف

أدى التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب التونسي إلى جعل الناس يتحدثون عن «جيل بلا مستقبل»، مُعرّض بشكل خاص للوقوع في شرك الجماعات العنيفة.[54] وهو ما يؤكد نتائج دراسة أجرتها مؤسسة سيريت CIRET حول سجلات المحاكم المتعلقة بألف «إرهابي» مشتبه به من أصل تونسي، إذ تشير الدراسة إلى أنّ ثلاثة أرباعهم تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 سنة.[55] وحسب أحد الخبراء المختصين التونسيين، فإن اللجوء إلى العنف يرمز إلى رفض المجتمع الفاسد والظالم، ويمنح أولئك الذين خُرِموا من فرص في حياتهم صفةَ الضحايا العظماء.[56] والعديد من الشباب المهمّشين في تونس ليس لديهم شعور كبير بالانتماء أو إحساس بأنّ لهم هدف في حياتهم، بل هم يشعرون بالوصم لكونهم على هامش المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، أعرب معظم الذين تحدثنا إليهم عن قلقهم إزاء غياب أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية يمكن أن تُسهم بشكل إيجابي في تنمية الشباب وبناء هويتهم.

لذلك، فإن من عناصر استراتيجية الاستقطاب التي تتّبعها الجماعات العنيفة اللعب على أوتار الشباب الرّاغب في أن تكون له مكانة ودور في المجتمع والرّافض للدولة والمجتمع اللذيْن حرماه من هذه الأمور.[57] وهو ما قد يفسّر نجاح هذه المجموعات في استغلال الدين لاستقطاب أعضاء جدد يبحثون عن هوية ذات معنى ومؤسسات دولة «أخلاقية».[58]

الاستجابة الباهتة من الدولة

سعت الدولة التونسية جاهدة لمعالجة المظالم الاجتماعية القائمة، إلاّ أنّ الأزمة الاقتصادية الخطيرة والوضع السياسي الهش عرقلا تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشدة وأخمدا حالة الحماس التي ميّزت فترة ما بعد الثورة.[59] وقد ساعد التوافق بين «نداء تونس»، الحزب الذي تولى السلطة في 2014 وهو يضمّ في صفوفه نخبا من عهد بن علي، وحزب «النهضة» الإسلامي، والذي فاز في أول انتخابات تُجرى بعد ثورة 2011، على استمرارية المسار الانتقالي في تونس. ومع ذلك، يقول أحد الصحفيين المتابعين للمسار الانتقالي في البلاد: «[...] فيما عدا بناء بعض الائتلافات النخبوية، لم يتحقق أيّ تقدّم حقيقي في محاربة الفساد، أو في إصلاح البيروقراطية عديمة الفعالية، أو في التحفيز على خلق مواطن الشغل وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية».[60] وفي الآونة الأخيرة، ازداد هذا الوضع تعقيدا جراء الخلافات الداخلية لـ»نداء تونس».[61]

وفي هذا السياق، يعتبر الكثيرون أنّ الفساد المستشري في البلاد سبب رئيسي من أسباب بطء المسار الانتقالي. والفساد هو الذي دفع العديد من التونسيين للنزول إلى الشوارع خلال ثورة 2010-2011، وبعد مرور ست سنوات، لا تزال ممارسات الفساد قائمة الذات. فحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، انتقلت تونس من المرتبة 59 من بين 178 دولة في عام

2010، إلى المرتبة 75 في عام 2016.[62] لكن وبعد انتخاب يوسف الشاهد رئيسا للحكومة في عام 2016، شرعت الحكومة في اتخاذ خطوات لمعالجة ظاهرة الفساد. ووفقا لخبراء مكافحة الفساد، يعود هذا التحرّك ضد الفساد، في جانب منه، إلى العمل الذي تقوم به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي يرأسها شوقي الطبيب، والتي اعتمدت استراتيجية وخطة عمل وطنية للتصدي للفساد[63]، وكذلك إلى نشاط منظمات المجتمع المدني التي تحرّكت لتعبئة الرأي العام ضد الفساد. من جهة أخرى، ازداد الضغط على الحكومة للتحرّك، وتمّ مؤخرا اعتقال عدد من الموظفين ورجال الأعمال بتهم تتعلق بالفساد.[64] ومع ذلك، لا يزال القلق قائما إزاء استمرار انعدام الشفافية في سياسات الحكومة، ودور الجيش في مكافحة الفساد بدلا عن المؤسسات المدنية، وعدم القدرة على التصدّي للمنظومة الذي تسمح للفساد بالاستشراء، وليس فقط لمجموعة صغيرة من الضالعين في الفساد.[65]

الواقع أنّ الإصلاحات مازالت بطيئة، كما أنّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ليس لها مخالب. ثمّ إنه توجد جهات فاعلة قوية ستكون خاسرة نتيجة جهود مكافحة الفساد. وبعد محاولات دامت أكثر من عامين، تمكنت رئاسة الجمهورية في 13 سبتمبر 2017 من تمرير «قانون المصالحة الاقتصادية» المثير للجدل. هذا القانون يعفي من الملاحقة الجنائية مسؤولي الدولة ورجال الأعمال المتهمين بالفساد والاختلاس خلال عهد بن علي إنْ هُمْ قاموا بإرجاع الأموال المستولى عليها.[66] يرى مؤيدو القانون أنّ هذه الأموال ستولّد عائدات للدولة خصوصا في ظل الأزمة الإقتصادية التي تشهدها البلاد، في حين يطالب معارضو القانون بالمساءلة والمحاسبة ويتساءلون عن الطريقة التي سيتمّ بها التصرّف في الأموال المسترجعة.[67]

رسم على الحائط لمطرقة العدالة ومعها عبارة: "مانيش مسامح"، وهو شعار حركة نشأت احتجاجا على قانون المصالحة الاقتصادية.
الصورة لـ: Kloé Tricot O'Farrell, Saferworld

وفي ماي 2017، تعرّض مؤسس ومدير الموقع الإخباري التونسي "نواة" للمضايقات وتمّ استنطاقه لمدة ست ساعات حول مقال يتضمّن تسريبات عن تفاصيل مشروع القانون، وهو أمر، حسب منظمة العفو الدولية، "يُرسِل إشارة مقلقة بأنّ السلطات التونسية لديها رغبة في قمع الحق في حرية التعبير".[68]

وفي حين مازال معظم التونسيين مؤيّدين لعملية الانتقال الديمقراطي[69]، تشير دراسة حديثة أجرتها "مجموعة الأزمات الدولية" إلى أنّ الفساد المتنامي يدفع بعدد متزايد من الناس إلى الرغبة في عودة الحكم الاستبدادي، معتقدين أنّ ذلك من شأنه الحدّ من هذه الممارسات.[70] وقد برزت هذه المسألة أيضا في مطالبات الجماعات العنيفة بالشرعية. يقول خبير دولي معني بالفساد في هذا السياق، "[...] ستستغل الجماعات المتشددة حالة عدم معالجة المظالم الاجتماعية، وستسعى إلى تطبيق منظومة سلوك صارمة ومتشددة، معتبرين ذلك بمثابة الأفق الممكن الوحيد لإنشاء الحكومة التي تخدم مصلحة المجتمع، وليس مصلحة قلّة منغمسة في الملذّات ".[71]

وقد دفع الأداء المتواضع للحكومة في معالجة شواغل المواطنين الكثيرَ ممن تحدثنا إليهم إلى تحميلها مسؤولية ظهور الجماعات العنيفة، والبعض اتهمها باستغلال التهديدات الارهابية لتحويل

انتباه الناس بعيدا عن مشاكلهم الجوهرية.[72] وفي هذا السياق، قال أحد ممثلي المجتمع المدني في مدنين: "إن غياب الدولة في المنطقة أدى إلى تهميشها وتخلّفها، وهو ما يدفع الشباب إلى سلوك طريق العنف والوقوع فريسة سهلة للجماعات العنيفة".[73] وتؤكد ذلك الدراسة التي أجرتها مؤسسة سيريت CIRET، والتي أشارت إلى أنّ نسبة عالية من المشتبه بتورّطهم في الإرهاب ينحدرون من المناطق المهمشة.[74]

وبشكل عام، يتبين مما تقدم الحاجةُ إلى معالجة أوجه الإجحاف واللامساواة وإلى توفير الخدمات والتعليم ومواطن الشغل لتغيير واقع الحياة في العديد من المناطق التي عانت من التهميش، ويكون ذلك بالتشاور مع السكان المحليين. ينبغي أن يشكّل ذلك أولوية إذا ما أريد لتونس أن تتطور بأسرع ما يمكن إلى مجتمع أكثر سِلما وشمولا واستقرارا. إن الهوّة القائمة بين الدولة وهذه المناطق لا تهدّد فقط "بإدخال البلاد في دوامة من العنف"، بل وكذلك "ب [تهيئة] مزيد من الظروف التي تزدهر فيها الجماعات المتطرفة، نظرا للقدرة الفائقة لهذه الجماعات على استغلال الغضب الاجتماعي".[75] وكما سيرِد شرحُهُ في القسم التالي، فإن الأساليب التعسفية والقمعية المتّبعة في "الحرب على الإرهاب" قد زادت من شعور الناس بانعدام الثقة والاستياء من الدولة والمؤسسة الأمنية على وجه الخصوص. أما بالنسبة للجماعات العنيفة التي استفزّت الحكومة لاستعمال مثل هذه الممارسات، فقد استغلتها لاستقطاب أعضاء جدد.

حاشية سفلية

[34] حلقة نقاش مع المجتمع المدني – سيدي بوزيد ، جانفي 2017.

[35] Al Jazeera (2016), 'Tunisia unemployment protests spread to capital', 22 January; Al Jazeera (2017), 'Protests mark Tunisian revolution's sixth anniversary', 14 January; International Crisis Group (2017), 'Tunisia: Corruption and Regionalism in Blocked Transition', Report 177, 10 May.

[36] Fahmi G, Meddeb H (2015), op. cit.; Meddeb H (2016), op. cit.

[37] Saleh H (2016), 'Tunisia: after the revolution', Financial Times', 10 March.

[38] Meddeb H (2017), 'Peripheral vision: How Europe can help preserve Tunisia's fragile democracy', European Council on Foreign Relations, 13 January, p.2.

[39] المعهد الوطني للإحصاء، نسب البطالة 2016-2017.

[40] وكالة تونس افريقيا للأنباء (2016)، نسبة البطالة : 26،6 في المائة في ولايات الجنوب الشرقي. (18 فيفري).

[41] The World Bank (2014), 'Tunisia: Breaking the Barriers to Youth Inclusion', Report No. 89233-TN, pp. 7-8.

[42] xiv نفس المصدر، ص.

[43] مشارك في ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني - تونس، مارس 2017.

[44]نفس المصدر

[45] مشارك في حلقة نقاش مع الشباب - سيدي حسين، فيفري 2017.

[46]نفس المصدر

[47] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – مدنين، جانفي 2017.

[48] Boukhars A (2017), 'The Geographic Trajectory of Conflict and Militancy in Tunisia', July 20.

[49] Siebert L (2016), 'Notes from the Ground: Tunisia's National Youth Dialogue', 22 December.

[50] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – لاهاي، جويلية 2017[50]

[51] Dhouib H (2017), 'Municipal elections: youth abstain, women to participate in greater numbers', 22 August.

[52] Chennaoui H (2017), 'Radicalisation et mouvements sociaux : même contexte, différents combats', Nawaat, 5 April.

[53] مشارك في حلقة نقاش مع المجتمع المدني – سيدي بوزيد ، جانفي 2017[53]

[54] For instance, see: Mersch S. (2017), 'Tunisia's ticking time bomb', 23 January.

[55] إينكفادا (2017)، المرجع السابق ذكره.

[56] Meddeb H. (2016), op. cit.

[57] Fatafta M. (2016), 'Beyond Closing Mosques and Shutting Down Facebook Pages – How Tunisia Can Address the Threat of Online and Offline Terrorist Recruitment', DGAP Kompact, 24 December.

[58] Meddeb H. (2017), 'Precarious resilience: Tunisia's Libya predicament', op. cit. p 3

[59] International Crisis Group (2017), op. cit.

[60] Marks M. (2017), 'Tunisia's unwritten story: The Complicated Lessons of a Peaceful Transition', The Century Foundation, 14 March

[61] Cherif Y. (2017), 'Tunisia's risky war on corruption', Carnegie Endowment for International Peace, 18 July

[62] مؤشر مدركات الفساد لعام 2010 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية؛
مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. 25 جانفي.
[63] الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

[64] Cherif Y. (2017), 'Corruption : trois arrestations en Tunisie', Le Figaro ; op. cit. (2017), 25 May.

[65] Cherif Y. (2017), Chaouch R. (2017), op. cit. ; Corruption en Tunisie : "Les arrestations coup de poing ne suffisent pas, il faut s'attaquer au système"', Jeune Afrique, 30 June.

[66] Human Rights Watch (2016), 'Tunisia: Amnesty Bill Would Set Back Transition', 14 July; Saleh H. (2017), Tunisia parliament passes controversial economic reconciliation law, 13 September 2017.

[67] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، ديسمبر 2016.

[68] Amnesty International (2017), 'Tunisian authorities must end harassment of independent media', News, 5 May.

[69] Marks M. (2017), op. cit.

[70] International Crisis Group (2017), op. cit.

[71] Chayes S. (2015), 'Thieves of State: Why Corruption Threatens Global Security', W.W. Northon & Company, p. 67.

[72] حلقات نقاش – سيدي بوزيد، مدنين وسيدي حسين ، جانفي – مارس 2017

[73] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – مدنين، جانفي 2017

[74] إينكفادا (2017)، المرجع السابق ذكره.

[75] Meddeb H. (2017), 'Peripheral vision: How Europe can help preserve Tunisia's fragile democracy', op. cit. p. 2.

القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وآثارها

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما
المنهجية

في عام 2015، وفي أعقاب هجمات باردو وسوسة، أعلنت الحكومة التونسية «الحرب على الارهاب» واتخذت سلسلة من الاجراءات لمعالجة التحديات الأمنية الملحّة، وخصّصت 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي.[76] غير أنّ العديد من هذه التدابير انطوت على أساليب أمنية صارمة وقمعية، وهي الآن وبعد مرور عامين لا تزال قائمة.[77] في هذا السياق، عبّر العديد ممّن تحدثنا إليهم عن استياءهم إزاء سياسة الحكومة القائمة على ردّ الفعل، وغياب استراتيجية سياسية للتصدي للتحديات التي تواجهها البلاد. وقد شعر الناس بآثار الآلية التي اعتمدتها الحكومة لمحاربة الإرهاب على نحو مباشر وغير مباشر في جميع أنحاء البلاد، مما زاد من حالة الاستياء العام، وأضعف الشرعية التي تعتمد عليها الحكومة في ممارسة سلطاتها، وأوجد بيئة استقطاب ملائمة للمنظمات العنيفة.

تجاوزات في الخط الأمامي لمكافحة الإرهاب

في جويلية 2015، اعتمدت الحكومة قانونا لمكافحة الإرهاب يمنح قوات الأمن سلطات مراقبة واسعة، ويسمح بالاحتجاز الانفرادي للمشتبه بهم في قضايا «إرهابية» لمدة تصل إلى 15 يوما، كما يسمح بأن تكون جلسات الاستماع في المحاكم مغلقة، وبعدم الكشف عن هوية الشهود. وبعد بضعة أشهر، أعادت الحكومة من جديد فرض حالة الطوارئ التي تمّ إعلانها بعد ثورة 2011. وهو ما يسمح للحكومة بفرض الرقابة على الصحافة وحظر التجمّعات التي من شأنها «الإخلال بالنظام العام». وقد تمّ التمديد أكثر من مرة في حالة الطوارئ، ولا تزال سارية المفعول إلى غاية نشر هذا التقرير.

هذه الممارسات تمّ تصويرها على أنها ضرورية لمواجهة التهديدات الأمنية. وقد تمّ في هذا الإطار إيقافُ العديد من الأشخاص وأفراد أسرهم واحتجازُهم بطريقة تعسفية، غالبا بسبب مظهرهم الخارجي أو انتمائهم الديني، وتعرّضوا للمعاناة على أيدي الأجهزة الأمنية التي نادرا ما تتم محاسبتها.[78] وحسب ما قيل لنا، فإنّ أحد الشبان تم القبض عليه سنة 2014 بتهمة الإرهاب بعد أن داهمت الشرطة منزل والديه بشكل عنيف. هذا الشاب قال بأنه تعرّض للتعذيب أثناء احتجازه وأنّه تقدم بشكوى في ذلك. ثم في 2016، أُسقطت عنه تُهم الإرهاب، إلاّ أن شكواه لم يتمّ النظر فيها بتاتا.[79] حدث ذلك رغم أنّ الحكومة أعلنت أنها وضعت سجلات تحتوي على معلومات عن الشكاوى المقدّمة بشأن أعمال التعذيب، وذلك لضمان متابعتها بجدّية.[80]

بالإضافة إلى ذلك، منعت السلطات عددا من الأشخاص من التنقل داخل البلاد وخارجها. وفي داخل البلاد، فرضت السلطات أوامر بالإقامة الجبرية وقيودا على السفر من منطقة إلى أخرى (يشار إليها بالإجراء S17). وفي حين قالت الحكومة بأنّ هذا الإجراء يستهدف أفراد الجماعات العنيفة و»المقاتلين في الخارج» العائدين، تَعتبر منظمة العفو الدولية هذه الإجراءات تمييزيةً، بما أنها تقوم «على أساس المظهر الخارجي أو المعتقدات الدينية أو الإدانات الجنائية السابقة [...] مع تجاهل الإجراءات القانونية الواجبة».[81] تمّ كذلك استهداف أعضاء أُسر الأشخاص المشتبه بهم، وقد حدثونا في هذا الإطار عن أحد الآباء الذي أعلم الشرطة بأنّ ابنه يخطط لمغادرة البلاد والانضمام إلى إحدى الجماعات العنيفة، ففُرض على الأب ذاته حظر تنقل داخلي.[82]

من ناحية أخرى، لا يعلم المشمولون بحظر التنقل أو السفر عموما بأنّ حريتهم في التحرك مقيّدة. وبما أنهم لا يحصلون على نسخة مكتوبة من قرار الحظر، فهم غير قادرين على الطعن فيه.[83] بالإضافة إلى ذلك، أفاد عدد من الشبان بشكل خاص أنه جرى استجوابهم من قبل الشرطة عند تنقلهم خارج بلداتهم الأصلية رغم أنهم لا يخضعون لحظر تنقل أو سفر.[84] وفي ممارسة تذكّر بعهد بن علي، تمّ منعهم بشكل تعسفي من السفر خارج البلاد في إطار الجهود الرامية إلى منع الأفراد من الانضمام إلى الجماعات العنيفة في الخارج.[85]

وقد كان لهذه الممارسات آثارا كبيرة على حياة الناس، إذ أنها عرقلت فرص الحصول على العمل والتعليم والصحة، تاركة الكثيرين منهم يواجهون المزيد من التهميش والوصم. لذلك خلّفت هذه الممارسات حالة من الغضب الشديد والاستياء تجاه الدولة وقوات الأمن. وقد حدثنا ممثل للمجتمع المدني في تونس عن رجل تم ايقافه بتهم تتعلق بالإرهاب دون أن يتم إعلام أسرته بذلك. وقبل

رسم على الحائط في مدينة تونس يحمل عبارة: «حرية 2 (كلم)». بعد الثورة، شعر العديد من التونسيين بأن الحرية لا تزال هدفا بعيد المنال.
الصورة لـ : Kloé Tricot O'Farrell,

إطلاق سراحه، توفيت والدته جرّاء نوبة قلبية وهي تعتقد أن ابنها ذهب للقتال في سوريا. يضيف محدثنا: «كلّ هذا يزيد في إثارة مشاعر الغضب تجاه الأجهزة الأمنية». [86]

الأمن مقابل حقوق الإنسان

وتستند هذه الممارسات إلى ذلك الخطاب الذي يقول بأن حماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن هما بديلان متعارضان. مثل هذه الآراء تبقى مؤثرة : فقد عاش التونسيون على مدى عقود في ظل نظام استبدادي ولكنه مستقر، لذلك وكما قال أحد النشطاء البارزين في المجتمع المدني، «التونسيون متعوّدون على الأمن، لا على حقوق الإنسان».[87] وتبعا لذلك، تمّ اتهام منظمات حقوق الإنسان في وسائل الإعلام بدعم الجماعات العنيفة وتقويض جهود أجهزة الأمن من خلال «استغلال» حقوق الإنسان لإطلاق سراح «الإرهابيين». كما أنّ بعض الناس يعتقدون أن المشتبه بهم في قضايا إرهابية يجب ألا يتمتعوا بحقوق الإنسان، وأن التعذيب والايقاف التعسفي والمداهمات من قبل أعوان الشرطة هي ممارسات ضرورية لمنع وقوع تهديدات في المستقبل. وفي هذا السياق، قال أحد القضاة في سيدي بوزيد إن معظم ضباط الشرطة مازالوا يفكرون ويتصرفون مثلما كانوا يفعلون زمن بن علي، ذلك أن العديد منهم ظلوا بعد الثورة في وظائفهم.[88] وعموما،على الرغم من المكاسب الديمقراطية التي تحققت خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنّه من الواضح أن ثقافة حقوق الإنسان لم تترسخ بعدُ.

ومن أجل حشد التأييد لجهودها في مكافحة الإرهاب، عملت الحكومة على استنهاض الشعور بالوطنية لدى الشعب. ففي مارس 2016، دعت الحكومة جميع التونسيين إلى المساهمة في صندوق وطني لمكافحة الإرهاب ودعم جهود المؤسسة الأمنية.[89] كما تمّ تنظيم عديد الحملات حول ضرورة دعم جهود الحكومة في حربها ضدّ الإرهاب. وتُظهر إحدى هذه الحملات عددا من المدنيين يؤدون التحية العسكرية وشعارهم : «الشعب التونسي يُحيّي أجهزة الأمن والجيش».[90] كما حدثونا عن حملة في سوسة تُظهر صورة لأحد عناصر فرقة مقاومة الإرهاب يحمل شعار: « جميعنا منخرطون في مكافحة الإرهاب».[91]

وحسب عدد من جمعيات حقوق الإنسان، تحمل هذه الممارسات في طياتها إشارات مثيرة للقلق بشأن العودة إلى الحكومة المركزية ذات القبضة الأمنية القويّة. ويبدو أن التطورات السياسية الأخيرة تؤكد هذا الاتجاه. فقد استأنف البرلمان مؤخرا النظر في «مشروع القانون عدد 2015/25 المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة» والذي يمكن بموجبه تجريم أي شخص ينتقد الشرطة.[92] هذا المشروع تم تقديمه في أعقاب الهجمات الإرهابية التي حدثت سنة 2015 ولكن لم يتمّ النظر فيه بسبب ردّة الفعل القوية من جانب المجتمع المدني والهيئات الدولية. وبعد نحو سنتين، أعربت مجموعة من المنظمات غير الحكومية عن استيائها إزاء إعادة طرح مشروع القانون، وانشغالها من كونه «يمنع جميع الانتقادات الموجهة للقوات المسلحة ويعزز ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة أصلاً في المنظومة الأمنية والقضائية التونسية التي مازالت، منذ الثورة، تفتقر، إلى حدّ كبير، للإصلاح الشامل «.[93]

وفي نفس الوقت، لم يتم إرساء الضمانات اللازمة لمنع تجاوز السلطة.[94] فلئن تمتّع التونسيون بقدر كبير من حرية التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات منذ ثورة 2011، إلا أنّ الحكومة زادت مؤخرا من رقابتها على منظمات المجتمع المدني. ففي شهر جوان، طالبت الحكومة الجمعيات بالكشف عن مصادر جميع الأموال التي تتلقاها من الخارج أو أن تتعرض للحلّ في حالة عدم الامتثال. كما اقترحت الحكومة تعديل المرسوم الحالي المتعلق بالجمعيات لمعالجة بعض أوجه القصور فيه، إلا أنّ منظمات المجتمع المدني تخشى أن يتحول ذلك إلى محاولة لفرض قيود على حرية العمل المدني.[95] وقد تمّ، منذ 2011، إنشاء العديد من آليات مساءلة الدولة بشأن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، والتعذيب، والفساد، ومكافحة الإرهاب، إلا أنّ هذه الآليات والهيئات تصارع من أجل القيام بعملها بسبب افتقارها إلى الدعم السياسي والمالي. وهو ما يعكس، في نظر البعض، عدم رغبة من جانب السلطات في رؤية هذه الهيئات تقوم بدور رقابي فاعل :

«يقولون [أي الحكومة] لدينا مصاعب مالية كبرى، لكننا نعرف أن الأموال موجودة. وفي الوقت نفسه، يزعمون أنه لا يوجد تعذيب .. ربما لا يريدون أن تكون الهيئة قادرة على العمل على النحو الأمثل «.[96]

الظروف الصعبة لسكان المناطق الحدودية

المناطق الحدودية هي من بين المناطق التي تأثر سكانها سلباً بالتدابير الأمنية التي تمّ اتخاذها في إطار مكافحة الإرهاب. فقد اتخذت الحكومة التونسية اجراءات للتصدي للخطر الذي تشكله أكثر من 1400 كلم من الحدود التي يسهل اختراقها. وفي المناطق الحدودية الشرقية، سعت الحكومة إلى عسكرة الحدود من أجل التصدي لتداعيات النزاع في ليبيا ومنع توغل الجماعات العنيفة في التراب التونسي. وقد أدى ذلك إلى فرض قيود شديدة على التجارة غير الرسمية عبر الحدود، والتي يعتمد عليها العديد من الناس في تلك المناطق لكسب رزقهم، وهو ما أسفر عن حدوث مواجهات بين المواطنين وقوات الأمن خلال احتجاجات تتسم بكثير من التوتر.[97] وبسبب الشلل الاقتصادي والعنف الذي تسببه هذه الاجراءات، اعتبر الأشخاص الذين تحدثنا إليهم في مدنين إغلاقَ الحدود كمصدر للاحتقان وانعدام الأمن.[98] هذه الهواجس، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على توفير

قوات الأمن التونسي تواصل ملاحقة إرهابيين مرتبطين بتنظيم القاعدة في جبل الشعانبي.
الصورة لـ: مغاربية

وعلى مقربة من الحدود التونسية الغربية مع الجزائر، قامت الحكومة بعمليات قصف جوي وأعلنت المنطقة التي أقامت فيها الجماعات العنيفة معاقل لها منطقةً عسكرية مغلقة، بحيث لا يمكن دخولها

إلاّ بترخيص.[100] ومع تقويض سبل عيشهم وتعرضهم لمخاطر انعدام الأمن بشكل كبير، زاد شعور السكان المحليين بالإحباط والاستياء، بسبب غياب الإرادة السياسية لتلبية احتياجاتهم ومعالجة مشاغلهم.[101] وعلى الرغم من أنّ المجتمعات المحلية لا تدعم عادةً هذه الجماعات العنيفة ، إلاّ أن بعضها أقام علاقات سلمية مع هذه الجماعات لضمان سبل عيشهم وأمنهم. وكما قال أحد الصحفيين المتابعين عن كثب للأحداث الجارية في هذا الجزء من البلاد: «ستبقى جميع الحلول الأمنية والعسكرية عاجزة ما لم تكن مصحوبة بحلول اقتصادية تعزز النسيج الاجتماعي في الجبال من أجل مكافحة الإرهاب».[102]

والحاجة إلى مثل هذه التدابير لا تخفى على الحكومة التونسية. فقد أقرّ وزير الخارجية خميس الجهيناوي مؤخرا بالحاجة إلى «مقاربة شاملة ضد «تنظيم الدولة الإسلامية» تُعزِّز النمو الاقتصادي والتشغيل، خصوصا بالنسبة إلى الشباب».[103] غير أنّ المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتعين أن تكون جزءا من هذه المقاربة تأخّر وصولها وسط أزمة اقتصادية حادّة ووضع سياسي هش.[104]

كسب القلوب والعقول ؟

سعت الحكومة إلى تطوير خطاب يمنح الشباب إحساسا بالهدف وشعورا بالانتماء كبديل عن خطاب الجماعات العنيفة.[105] فقد سلّطت إحدى الحملات الضوء على التجارب الإيجابية لأصحاب مشاريع وكتّاب وفنانين تونسيين كلّهم من الشباب. وكان الهدف من ذلك إلهام الشباب مع تمرير رسالة مفادها ضرورة الاعتماد على النفس لتحقيق النجاح. وفي هذا الصدد، قال لنا أحد المسؤولين في الدولة: «في السياق الحالي، لا يمكنك التعويل على الدولة لمعالجة مشاكل الشباب. هذا ليس ممكنا «.[106] غير أنّ مِثل هذه الرسائل لا يمكن أن تصل إلى الفئات المستهدفة ما لم تصاحبها جهود متظافرة من أجل توفير فرص حقيقية لهؤلاء الشباب.

من ناحية أخرى، تنطوي بعض الجهود الرامية إلى منع الشباب من الانضمام إلى الجماعات العنيفة على خطر مزيد تهميش الأفراد والجماعات الذين هم أصلاً على هامش المجتمع. ولئن كان الكثيرون يتطلعون إلى الدين بحثا عن هوية ذات معنى، فقد سعت الحكومة إلى استعادة السيطرة على المجال الديني من خلال إغلاق الجمعيات الدينية والمساجد التي يسيطر عليها المتطرّفون أو استبدال الأئمة الذين يُعتَبر خطابهم متطرفا، عوض العمل على تعزيز التنوع الديني السلمي. وفي المقابل، يرى البعض أن التصدي لرجال الدين والمؤسسات التي تحرّض على العنف صار مطلوبا بعد الثورة التي فتحت مجالا سياسيا واسعا وسمحت حتى لدعاة العنف بالتعبير عن أنفسهم. ومع ذلك، فمن الضروري التمييز بين المعالجة القضائية للتحريض على العنف واعتماد سياسة شاملة تقمع الفكر والمعتقد والممارسة الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين يشكّكون في شرعية الدولة من المحتمل أيضا أن يشككوا في صيغة الإسلام التي تحاول الدولة تعزيزها في ظلّ غياب جهد أوسع لكسب الثقة من خلال التوجه نحو الإصلاح واتخاذ التدابير الرامية إلى معالجة التهميش. هذه الجهود قد تؤدي إلى «عزل» قطاعات السكان المحافظة أو الدينية التي يمكن بدورها أن تتطلع إلى دعم أو الانضمام إلى مجموعات «أكثر ترحيبا».[107]

معضلة العائدين من جبهات القتال

عديد القضايا التي تناولناها أعلاه تتّخذ أبعادا جديدة نظرا للقلق الذي يساور السلطات التونسية إزاء مسألة عودة المقاتلين من جبهات القتال بالخارج. ويُعتقَد أنّ ما بين 600 و 800 من التونسيين الذين كانوا قد انضموا إلى جماعات عنيفة في سوريا وليبيا والعراق قد عادوا فعلا إلى تونس.[108] ومن المحتمل أن يعود مقاتلون آخرون من هذه الجماعات بأعداد متزايدة وينظّموا عمليات عنيفة في تونس، فالأفراد والأسر الذين سافروا إلى الخارج للمساهمة في إقامة الخلافة يمكن أن يسعوا لتحقيق نفس الهدف في وطنهم.[109]

وقد أثار النقاش حول أفضل السبل لمواجهة هذا التحدي جدلا واسعا. وفي نهاية 2016، أعلن رئيس الحكومة يوسف الشاهد أن «[العائدين من جبهات القتال] سيتمّ ايقافهم فور وصولهم إلى التراب التونسي وستتمّ محاكمتهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب».[110]

وهذا أمر يثير القلق على عديد مستويات، ليس أقلّها أن السجون التونسية تحتاج إلى إصلاح وأنها أثبتت في السابق أنها تشكّل أرضية خصبة لنموّ الحركات العنيفة.[111] فبسبب الإفراط في سياسة الايقاف التحفظي، والتي تعززت بعد اعتماد قانون عام 2015 بشأن مكافحة الإرهاب، تعرف

السجون التونسية اكتظاظا شديدا . وفي هذه البيئة، لا يتمّ الفصل بين السجناء المحكوم عليهم والموقوفين الذين ينتظرون المحاكمة، وكلهم يعيشون في ظروف مزرية.[112]

هذه العوامل، المثيرة للقلق في حدّ ذاتها، سهّلت عمليات الاستقطاب التي تقوم بها الجماعات العنيفة. [113] فحسب الإدارة العامة للسجون والإصلاح: «سيتسبّب الاكتظاظ في الشعور بالإحباط وتنامي العنف والتوتر، وهو ما سيؤدي بالسجناء إلى البحث عن الحماية عبر الانضمام أو الانتماء إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، بما أنها توفّر الرعاية النفسية والمادية التي لا توفّرها إدارة السجن». [114] وكما قال لنا أحد الأشخاص الذين تحدثنا إليهم: «البعض يدخلون السجن بسبب ارتكابهم لمخالفات بسيطة، ويخرجون منه إرهابيون».[115] وعلاوة على ذلك، ورغم أنه من الصعب إثبات ما إذا كان الأفراد قد ارتكبوا جرائم بالفعل[116]، تم وضع بعض العائدين تحت الإقامة الجبرية وإخضاعهم لمراقبة دقيقة من قبل الشرطة، وهي ممارسة يرى البعض أنها مثيرة للقلق نظرا لكونها تتمّ خارج إطار القانون وضمن الإطار الأوسع للتدابير الأمنية الطارئة.

خطوات في الاتجاه الصحيح ؟

ومع ذلك، فقد تمّ مؤخرا اتخاذ بعض الخطوات التقدمية لمعالجة بعض العوامل المسبّبة لعدم الاستقرار في تونس. ومن بين هذه الخطوات تعديل القانون القمعي المتعلق بالمخدرات (قانون عدد 52) الذي يفرض عقوبة السجن لمدة عام على أي شخص يتم القبض عليه في حالة تعاطي أو حيازة المخدرات، ولو لكمية صغيرة، بما في ذلك القنب الهندي، ويفرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات على الأقل للذين يتم القبض عليهم مجددا.[117] هذا القانون العقابي ساهم بشكل كبير في حالة الاكتظاظ داخل السجون التونسية وله آثار مدمرة على الشباب بوجه خاص.[118] وقد تم مؤخرا اعتماد تعديل يمنح القضاة سلطة فرض أحكام بديلة عن السجن.[119] وهذا في حدّ ذاته أمر بالغ الأهمية: فالسجناء السابقون لا يمكنهم الحصول على التعليم والعمل في وظائف معيّنة إنْ هم قضّوا أكثر من ثلاثة أشهر في السجن؛ وحتى بعد إطلاق سراحهم، يمكن أن يمنع الوصم السجناء السابقين من الشباب من التمتع بحياتهم الاجتماعية والأسرية، ومن الزواج وإنشاء أسرة. هي خطوة إيجابية بالفعل، إلا أنّ البعض داخل الجهازين القضائي والأمني، حسب ما قال لنا خبير في مكافحة الفساد، يعارضون الجهود الرامية إلى إصلاح قانون المخدرات لأنهم يستفيدون منه، بما في ذلك في شكل رشاوى تُدفَع ليتمّ غضّ الطرف عن بعض القضايا.[120]

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على منظمات المجتمع المدني، فقد لعبت هذه المنظمات دورا هاما في مراقبة عمل الحكومة ومساءلتها. وقد قال البعض ممن تحدثنا إليهم أنه على الرغم من وجود بعض التردد الحكومي حول مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل جوهري في مناقشة المسائل الحساسة، توجد رغبة في إشراك المجتمع المدني في كيفيّة معالجة الشواغل الأمنية للبلاد. وفي المقابل، يرى آخرون أن هذا لا يعكس استعدادا من جانب الحكومة للسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمساعدة في صياغة المقاربات الأمنية، بقدر ما يعكس سعي الحكومة لاستمالة المجتمع المدني لخدمة استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تساءل البعض عمّا إذا كانت مشاركتهم في الندوة التي نظمتها مؤخرا اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب حول إعادة الإدماج المجتمعي للمقاتلين العائدين من بؤر التوتر لا تعدو أن تكون مجرد مشاركة شكلية.[121]

سبل المضيّ قدما في مكافحة الإرهاب

على الرغم من الخطوات الإيجابية التي تمّ اتخاذها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل معالجة ممارسات الدولة المثيرة للجدل والتصدّي للعوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في المستقبل. وقد بُذِلت بعض الجهود في إطار المسار الانتقالي، ولكن على ما يبدو تمّ استغلال الوضعية الأمنية لتبرير التأخّر في القيام بالإصلاحات المطلوبة. فقد أشار الكثيرون ممّن تحدثنا إليهم إلى عدم رغبة البعض داخل الحكومة، وخاصة داخل وزارة الداخلية، في السير على درب الإصلاحات، وهو ما يؤدّي إلى عودة الممارسات القمعية. وبشكل أكثر تحديدا، يَعتبر البعض أنّ مقاومة التغيير تعود إلى الخشية من أن يهدّد الانتقال الديمقراطي الامتيازات التي يتيحها الفساد والإفلات من العقاب.

بعد الثورة، تمّ إطلاق مسار للعدالة الانتقالية من أجل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة التونسية في الفترة من 1955 وحتى 2013. وكان الغرض من ذلك القطع مع الماضي.[122] غير أنّ المنظمات التي ترصد هذا المسار تؤكد أن ممارسة التعذيب لا تزال قائمة، خصوصا ضد المشتبه بهم في قضايا إرهابية.[123] وفي حين يُشِيد المسؤولون

بانخفاض حالات التعذيب، تَعتبر هذه المنظمات أنّ انخفاض عدد الشكاوى المقدّمة إنّما يعكس مناخ الإفلات من العقاب والخوف من الانتقام.[124]

مسألة أخرى لها علاقة جوهرية بالسلم والأمن في تونس هي الفساد، إذ أنّه يؤثر سلباً على نظرة الناس للجهاز الأمني وعلاقتهم به، ويمكن أن يقوّض بسهولة فعالية الجهود الرامية إلى التصدي للعنف. وعلى الرغم من الاعتراف بالفساد باعتباره مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للبلاد، فثمّة نزوع، حسب ما قال لنا أحد الفاعلين في المجتمع المدني، إلى التغاضي عن الفساد داخل المؤسسة الأمنية بالنظر إلى دورها كحصن أساسي ضد «الإرهاب» و»التطرف العنيف».[125] أما بالنسبة للمجموعات العنيفة، يُمثّل الفساد نعمة لهم على أكثر من صعيد. يقول أحد الخبراء التونسيين في مجال مكافحة الفساد: «تعتمد الجماعات العنيفة على التهريب من أجل ضمان بقاءها المالي والمادي، ولا يمكن أن تتمّ عمليات التهريب دون وجود فساد في أجهزة الدولة». وفي إشارة إلى ترسانات الأسلحة التي تمّ العثور عليها في تونس في السنوات الأخيرة، أضاف الخبير قائلا : «توجد عديد نقاط المراقبة من أجهزة الديوانة والجيش والأمن، لذلك لا يمكن القيام بذلك دون تواطؤ رسمي».[126]

وفي الوقت الذي قدّم فيه المجتمع الدولي دعما أمنيا للحكومة التونسية خلال هذه الفترة التي تنطوي على تحديات جمّة، برزت عديد أوجه القصور في المقاربة التونسية لمكافحة الإرهاب، وهو ما كان له أثره على عديد المسائل التي من شأنها أن تشكّل خطرا على استقرار البلاد. يجب أن تستخدم الجهات الفاعلة الدولية نفوذها كشركاء استراتيجيين لتعزيز ودعم الجهود الرامية إلى احترام حقوق الإنسان والتصدي للفساد وضمان عملية المساءلة، وأن تقوم بكل ما في وسعها لتشجيع الحكومة والمجتمع المدني على بناء توافق بشأن التقدّم المطلوب إحرازه في هذه المجالات.

حاشية سفلية

[76] Strasser F (2017), 'USIP Analysis and Commentary, Tunisia Says: Aid Remains Key to a Counter-ISIS Plan', March 16.

[77] Meddeb H (2017). Ibid. ; 'Precarious resilience: Tunisia's Libya predicament', op. cit.', p 6.

[78] Amnesty International (2017), 'We want an end to the fear": Abuses under Tunisia's state of emergency', February 13

[79] مقابلة هاتفية مع ممثل عن المجتمع المدني – جوان 2016.

[80] Tunisian Report to the UN Human Rights Council (2017), A/HRC/WG.6/27/TUN/1, 20 p, February 13.

[81] Amnesty International (2017), 'We want an end to the fear": Abuses under Tunisia's state of emergency', op. cit.

[82] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[83] Human Rights Watch (2016), 'Tunisia: Abusive House Arrests', October 24.

[84] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، ديسمبر 2016.

[85] Human Rights Watch (2015), 'Tunisia: Arbitrary Travel Restrictions', July 10

[86] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[87] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[88] مقابلة مع قاضي من سيدي بوزيد – جانفي 2017.

[89] Agence France Presse (2016), 'Tunisie: les autorités appellent aux dons pour la lutte contre le terrorisme', March 12.

[90] Kapitalis (2014), 'Les médias lancent une campagne contre le terrorisme', July 23.

[91] مقابلة – تونس، مارس 2017.

[92] مشروع قانون عدد 2015/25 يتعلق بزجر الاعتداءات على القوات المسلحة.

[93] رسالة موجهة إلى أعضاء مجلس نواب الشعب (2017)، " نداء إلى نوّاب الشعب لإلغاء النظر في مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة "، 26 جويلية.

[94] Human Rights Watch (2016), 'No to Terrorism, Yes to Human Rights', 28 April.

[95] International Centre for Not-for-Profit Law (2017), Civic Freedom Monitor: Tunisia, 27 July; Nadhif A (2017), 'Tunisia cracks down on NGOs', 23 June.

[96] مقابلة – تونس، ديسمبر 2016.

[97] Meddeb H (2017), 'Precarious resilience: Tunisia's Libya predicament', op. cit. p 7.

[98] حلقات نقاش ومقابلات – مدنين، جانفي 2017.

[99] International Crisis Group (2013), 'Tunisia's borders: Jihadism and Contraband',' Report 148, 28 November.

[100] Tunisie Afrique Presse (2014), 'Tunisie : Arrêté républicain déclarant zone militaire fermée les monts Chaambi', 16 April; Amara T (2013), 'Tunisia bombs Islamist militants in mountain hideouts', 12 August.

[101] Hamza Meddeb (2017), op. cit.

[102] Nadhif A (2017), 'Tunisia's poor population face death by terrorists', op. cit'.

[103] Strasser F (2017), op. cit.

[104] International Crisis Group (2017), op. cit.

[105] مقابلة مع مسؤول حكومي تونسي – تونس، مارس 2017.

[106] نفس المصدر.

[107] Fahmi G, Meddeb H (2015), op. cit.

[108] Argoubi M (2016), 'Tunisian foreign fighters to be dealt with under anti-terrorism law: PM', 30 December.

[109] مقابلة مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[110] Argoubi M (2016), op. cit.

[111] Djilali E (2017), 'Tunisia: Returning jihadists highlight desperate need for prison reform', 28 February.

[112] Avocats Sans Frontière (2015), 'Detention in Tunisia: Sanctions that go beyond deprivation of liberty', 13 April; Euro-Mediterranean Human Rights Monitor (2016), 'Tunisia guilty of medieval practices in prisons, detention centers', 6 October.

[113] Djilali E (2017), op. cit.

[114] United Nations Office on Drugs and Crimes (2016), 'Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons', p 12

[115] مقابلة مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[116] Gall C (2017), 'Tunisia Fears the Return of Thousands of Young Jihadists', 25 February.

[117] Human Right Watch (2017), 'Tunisia: Amend Draft Drug Law', 19 January.

[118] Human Rights Watch (2017), 'Tunisia: Events of 2016', World Report.

[119] HuffPost Tunisie (2017), 'Tunisie - La loi a été amendée: "Une étape considérable franchie" se félicite l'avocat Ghazi Mrabet', 25 April.

[120] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – لاهاي، جويلية 2017.

[121] Hedayah Centre (2017), 'Returning Foreign Terrorist Fighters Workshop in Tunisia'.

[122] UNDP (2014), 'Tunisia launches Truth and Dignity Commission'.

[123] Organisation mondiale contre la torture (2016), 'L'impunité, pourquoi ? Analyse des dossiers juridiques', Annual report, December 2016, pp 20-21.

[124] مقابلة هاتفية مع ممثل عن المجتمع المدني – جوان 2016.

[125] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، ديسمبر 2016.

القسم الرابع: الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما
المنهجية

ترتبط تونس بالديناميكيات العالمية، وتلعب الجهات الفاعلة الدولية دورا في تشكيل مسار البلاد من خلال المساعدات التي تقدمها للحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وعندما تُعطَى الأولوية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس[127]، فإن الدعم الدولي، حسب محلل مقيم في تونس التقينا به خلال قيامنا بهذا البحث، «يؤثر في فهم هذه الظاهرة وطرق التصدي لها ومعالجتها»[128]

وعلاوة على ذلك، فإن جهود الجهات الفاعلة الغربية للتعامل مع التهديدات الأمنية عن بُعد تؤثر على نوع الدعم المقدَّم وكيفية تقديمه. وبالتالي، تهدف تدخلاتهم إلى بناء قدرات المؤسسات الأمنية والقضائية في تونس، مع دعم الكيانات الحكومية وغير الحكومية التي تُعتبر ذات صلة بالجهود الرامية للحدّ من الاستقطاب في الجماعات العنيفة.

رئيس البرلمان الأوروبي آنذاك مارتن شولتز يلقي خطابا أمام مجلس نواب الشعب، تونس.
الصورة لـ: الاتحاد الأوروبي 2016 – البرلمان الأوروبي.

الأمن أولا

منذ 2014-2015، زادت الجهات الفاعلة الغربية،[129] على غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، من مساعداتها الأمنية لتونس.[130] فقد تمّ توفير التدريب والمعدات للشرطة والجيش التونسيين، علاوة على مساعدات تتعلق بمراقبة الحدود والاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وذلك بهدف تعزيز قدرات الحكومة على مكافحة الإرهاب والتصدي لتداعيات النزاع في ليبيا. وفي حين رحّب الكثيرون في تونس بهذه المساعدة، انتقد عدد من الفاعلين من المجتمع المدني تدخلات الجهات الفاعلة الغربية في تونس بسبب غياب التنسيق والرؤية طويلة المدى، مما قد يؤدي بها، عن غير قصد، إلى تعزيز بعض الممارسات التي هي في

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي : حواجز وأبراج مراقبة وخنادق أنشأتها تونس على طول حدودها مع ليبيا لمنع تسلل الأسلحة والإرهابيين.
الصورة لـ: Anadolu Agency/ Getty

الأصل تسعى لمعالجتها. فالمساعدات الأجنبية في رأيهم لا ينبغي أن تقتصر على تعزيز قدرات الحكومة التونسية فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تحثّ الحكومة على أن تتّسم بأكثر شفافية وقابلية للمساءلة وأن تحترم حقوق الإنسان وتمتثل لسيادة القانون.[131] على هذا النحو، أشار العديد منهم إلى فشل المجتمع الدولي في حثّ الدولة التونسية على الإقدام على إصلاحات حقيقية في إطار استراتيجية سياسية متماسكة.

وبإعطائها الأولوية لبناء القدرات على حساب الإصلاحات، فإن تدخلات الجهات الفاعلة الغربية قد تؤدي إلى تشديد أو التغاضي عن السلوك المثير للجدل لبعض الجهات الحكومية، والذي أدّى إلى تفاقم التوتر والاحتقان، ومن ثَمّ اللجوء إلى أعمال العنف. وهذا لا يعني أن تعزيز قدرات الدولة لحماية مواطنيها وشعبها على أراضيها ليس بالأمر الضروري، بل هو ضروري بالفعل، مثلما برز ذلك من خلال التصدّي غير الناجع لهجوم سوسة.[132] ومع ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرك أيضا مسؤولية الدولة التونسية في عدم معالجة المظالم الاجتماعية والتي تكون سببا للجوء إلى العنف، سواء كان ذلك من خلال الممارسات الأمنية واجراءات مكافحة الإرهاب القمعية، أو بسبب ضعف الجهود المبذولة لمعالجة التهميش والفقر وعدم المساواة.

وللأسف، فإن الدعم «الاستثنائي» الذي تقدّمه الجهات الفاعلة الغربية لتونس[133] يُضفي إلى حدّ ما الشرعية على أعمال الحكومة. فالمؤسسات الأمنية، على وجه الخصوص، التي تتلقى مساعدات كبيرة، تستفيد من هذا الدعم رغم أنها من أكثر المؤسسات التي تقاوم الإصلاح. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن العديد من برامج إصلاح القطاع الأمني التي تحظى برعاية دولية قد توقفت جراء العوائق الحكومية. ويرى البعض أن ذلك يعود إلى أن وزارة الداخلية تستفيد من الوضع الراهن و»لها القوة الكافية للإبقاء عليه».[134] وقد حدثنا البعض عن وجود انقسامات داخل الوزارة، حيث يسعى كلّ شِقّ لحماية مصالحه وتحقيق أهدافه الخاصة.[135]

وقد شدّد الكثيرون، بما في ذلك الجهات الفاعلة الغربية، على أهمية إصلاح وزارة الداخلية من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، ففي السياق الحالي الذي يُعتبَر فيه تأمين البلاد أولوية قصوى، لا نجد «إصلاحَ المؤسسة الأمنية بالمعنى الأعمق يتصدّر جدول أعمال أي طرف».[136] وعلى هذا النحو، وحسب العديد ممّن أُجريت معهم المقابلات، فإن المجتمع الدولي «يوفر المعدات والتجهيزات بقطع النظر عن إصلاح المؤسسة الأمنية من عدمه، لأن المساعدات تُقدَّم أولا وبالذات لاعتبارات استخبارية».[137] وكما أشار أحد المحللين الأمنيين، فإنّ «توفير التدريب والمعدات، وهو ما تحتاجه الحكومة التونسية، هو وسيلة للمجتمع الدولي لشراء النفوذ، وهو أمر ينطوي على عديد الإشكاليات «.[138]

وهذا لا يعني أنه لم تُبذَل أية جهود إيجابية. فعلى سبيل المثال، تم دعم برامج الشرطة المجتمعية[139] ومشاريع مبتكرة لبناء السلم[140] في مناطق مختلفة من البلاد، وهي طريقة جيّدة لتعزيز توفير الأمن على نحو أكثر قابلية للمساءلة وأكثر ارتباطا بشواغل الناس. ومع ذلك، فإن الضغوط غير الكافية على الحكومة للقيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية يجعل الدعم الدولي مفتقرا إلى الاتّساق المطلوب. ولا يمكن للتدخلات الفردية أو المحلية الرامية إلى تغيير سلوك المؤسسة الأمنية أن تحجب الدعم الكبير الذي تقدمه الجهات الفاعلة الغربية للوضع الراهن. وبما أن الاستجابات الأمنية قصيرة المدى عادةً ما تكون لها الأولوية، فلا تُعطى الأهمية القصوى لبناء السلم وتعزيز التنمية طويلة الأمد، بما في ذلك توفير الفرص الاقتصادية. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية على المدى البعيد، كما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم.[141]

وفي حين أثنى العديد من المسؤولين التونسيين والدبلوماسيين الأجانب على إدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن التدخلات الدولية [142]، أعرب عدد من خبراء مناهضة التعذيب عن قلقهم من أنّ «تقديم بعض العروض PowerPoint حول حقوق الإنسان لن يحدث التغيير المطلوب لدى الأجهزة الأمنية».[143] ولئن تمّ الإقرار على نطاق واسع بأن الفساد يشكل تحديا حاسما في «مكافحة الإرهاب»[144]، يَعتبر خبير تونسي في مكافحة الفساد أنّ الجهات الفاعلة الغربية فشلت في وضع مكافحة الفساد في صدارة وفي صميم تدخلاتها.[145] وبالنسبة لبعض الفاعلين في المجتمع المدني، فإن عدم التنسيق هذا يرقى إلى مستوى النفاق. يقول خبير من المجتمع المدني متخصّص في مناهضة التعذيب مقيم في تونس: «ما الفائدة من دعم الشباب في المناطق المهمشة والحال أنّ هؤلاء الشباب لا يمكنهم التنقل خارج جهاتهم لأن تحركاتهم مقيّدة بالإجراء S17، أو يمكن أن يجدوا أنفسهم في السجن بسبب تدخين سيجارة مخدّرة ؟ [146]

تواجد عسكري وسط العاصمة التونسية.
الصورة لـ: وسيم بن رحومة.

التنافس بين الجهات الفاعلة الغربية

وإلى جانب تعريض استقرار تونس للخطر على المدى البعيد من خلال إعطاء الأولوية للاستقرار على حساب الاصلاحات المُجدية،[147] فإن الدول الغربية التي لها حضور في تونس تقوّض أيضا تماسك جهودها من خلال التنافس فيما بينها.

وفي هذا الإطار، يجد الدبلوماسيون أنفسهم ملزَمين بالامتثال "للمقتضيات السياسية" القادمة من عواصمهم، لا سيما بسبب الضغوط الداخلية.[148] ويبرز ذلك بوضوح في التوتر بين الوحدات المعنية بالشؤون السياسية والوحدات المعنية بالعمليات في البعثات الأجنبية في تونس، حيث يُمكِن أن تتحكم الضرورة السياسية (أي الأمن) في عملية تصميم التدخلات.[149]
كما أنّ الضغوط القادمة من العواصم الغربية تُعتبر من العوامل المساهمة الرئيسية في تزايد حدّة المنافسة وعدم التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية.[150] وبما أن المساعدات الأمنية هي وسيلة للحصول على معلومات قيّمة، فإن المانحين غالبا ما يتنافسون على ربط علاقات مميّزة مع الحكومة التونسية. فقد تمّ إنشاء عدّة وحدات، مدعومة من جهات خارجية متنوعة، ضمن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع.[151] وفي الواقع، فإن "المساعدات الدولية المجزأة" ومحاولات مختلف الجهات الفاعلة أحيانا "تقويض مشاريع الآخرين"، كلّ ذلك من شأنه أن يؤدي للازدواجية وعدم الاستدامة.[152]

ومع ذلك، فقد زاد التنسيق بفضل إنشاء آلية G7+ عقِب هجمات سوسة. وفي هذا الإطار، يرأس الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وألمانيا فرق عمل معنيّة على التوالي بـ: أ- مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ ب- السياحة وحماية البنية التحتية الحيوية؛ ج- أمن الحدود. ومن المثير للاهتمام أن البعض داخل الحكومة يشعرون بالإحباط إزاء هذه الخطوة، إذ لم يعد بإمكانهم الذهاب إلى عديد الدول محمّلين بـ"قائمة طلبات".[153]

ولكن بالرغم من هذه الجهود التنسيقية، ساهمت التغيّرات السريعة والمتواترة في السياق والمسؤولين في خلق بيئة مربِكة وغير شفافة.[154] كما أنّ تعدّد الجهات الفاعلة المتدخلة وتقلب البيئات والمصالح المحلية، كلّ ذلك دفع الفاعلين في المجتمع المدني إلى التشكيك في شفافية المساعدات الدولية، وانتقاد غياب الشفافية لدى الحكومات الأجنبية التي تعمل مع الوكالات المشرفة على التنفيذ نظرا لغياب التنسيق مع الجهات الفاعلة المحليّة في المجتمع المدني.[155]

مكافحة التطرف العنيف : معالجة الأسباب الدافعة للعنف، أو تعزيزها، أو تجاهلها ؟

بعض الجهات الفاعلة الغربية تحاول اتباع مقاربة أكثر وقائية، خصوصا من خلال دعم إجراءات مكافحة التطرف العنيف. وكثيرا ما يتمّ تقديم هذه الاجراءات على أنها مقاربة أقلّ صرامة لمكافحة الإرهاب، لأنها لا تركّز على التدابير الأمنية المشدّدة. وتتكثف عمليات مكافحة التطرف العنيف في

تونس بفضل "ارتفاع التمويلات التي تقدّمها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تدفع عددا متزايدا من المنظمات للتركيز على ما يسمى 'بدائل للإرهاب'".[156] إلاّ أنّ هذا أدّى إلى اعتبار سياسة مكافحة التطرف العنيف وكأنها سياسة مفروضة من الخارج، مما يولّد حالة من عدم الثقة. يقول خبير تونسي في إدارة المجتمع المدني في هذا السياق: "يبدأ الأمر مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومن ثَمّ يؤدي بالمنظمات التونسية إلى التركيز على مِثل هذه البرامج ".[157]

ومن نتائج المقاربة المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف إضفاء طابع أمني على الحوكمة والعمل التنموي، حيث يُنظَر للبرامج غير الأمنية على أنها إحدى سبل تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي حين تَعتبِر بعض الجهات الغربية مكافحةَ التطرف العنيف مجرد نتيجة إضافية "لنوع العمل الذي كنّا سنقوم به على أي حال"[158]، فإنه ليس من المؤكد أنّ التركيز على مكافحة التطرف العنيف يُسهم بالفعل في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحوكمة أو التربية أو حقوق الإنسان، لأن مثل هذا التركيز من شأنه تضييق نطاق المشاريع. إنّ معالجة مشاكل الناس "بقدر ارتباطها فقط بمنعهم من الانضمام إلى جماعات عنيفة" لا يمكن إلاّ أن يزيد من حالة التهميش والوصم التي يعاني منها الأفراد والجهات.[159]

وفي هذا السياق، روى لنا إطار صحّي أنه طُلِب منه المشاركة في مشروع ثقافي للشباب الفقراء والمهمشين، ولكنه اكتشف أنّ "مساهمته في هذا المشروع كانت تهدف إلى تحديد سمات شخصية عدد من الشبان التونسيين، من أجل معرفة الأشخاص الذين يُمكن أن ينزعوا نحو ممارسة العنف ".[160] هذا النوع من التشويه للأنشطة الهادفة يمكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة والغضب من جانب المستفيدين، و أن يضرّ بصورة من يقف وراء تنظيمها. كما قيل لنا إن بعض المنظمات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتنفيذ أنشطة متعلقة بمكافحة التطرف العنيف ولكنها مع ذلك تتلقى تمويلات للقيام بهذه الأنشطة. وهذا أمر يدعو للقلق، بالنظر إلى المخاطر والأضرار التي يمكن أن تتسبب فيها برامج "خرقاء" لمكافحة التطرف العنيف.

وبالنظر إلى الأموال الضخمة المتاحة الآن للأنشطة المتعلقة بمكافحة التطرف، ينتاب البعض شيء من القلق إزاء استمالة منظمات المجتمع المدني لدعم مقاربات أمنية تعتمدها الدولة ومفروضة من الغرب، عوضا عن معالجة عوامل عدم الاستقرار التي تشكّل مصدر انشغال كبير للتونسيين. ولئن ازداد انخراط المجتمع المدني مع الحكومة فيما يتصل بالقضايا الأمنية وخاصة في سياق الحوار الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والحكومة التونسية والمجتمع المدني لمناقشة مسائل تتعلق بالأمن، ضمن مسائل أخرى، لاحظ العديد من الناس أنّ منظمات المجتمع المدني غير قادرة على المشاركة على نحو فعّال ومجدٍ في المناقشات الأمنية. وكما قال لنا ناشط في مجال حقوق الإنسان: "الحكومة لا تفهم المجتمع المدني.. هي فقط تريد السيطرة عليه".[161]

وقد أدّى التركيز الضيق على مكافحة التطرف العنيف إلى استهداف أعراض المشكلة بدلا من معالجة أسبابها. فالسّعي لإفشال عمليات التجنيد والاستقطاب، بما في ذلك على المستوى الفردي، لا تمثّل بالضرورة استجابة للقضايا الكبرى التي يعتبرها الناس عوامل محتملة لعدم الاستقرار في المستقبل. توجد بعض المشاريع المتصلة بمكافحة التطرف العنيف تركّز بالفعل على إنتاج "خطاب بديل" لتوجيه الناس بعيدا عن "الخطاب الراديكالي".[162] ومع ذلك، وفي إشارة إلى أحد المشاريع التي تحظى برعاية دولية، قالت لنا ناشطة تونسية: "المشاريع التي تهدف لحماية الشباب من التطرف ليست مُجدية.. لا يمكنك تعزيز القدرة على الصمود عبر توزيع بعض الأكياس". وتضيف قائلة :"ينبغي أن تركّز هذه المشاريع على توفير الفرص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للشباب".[163] وفي نفس السياق، تساءل أحد الناشطين عن مدى جديّة فكرة أن تكون حملة على الفايسبوك قادرة على منع الشباب من الانضمام إلى المجموعات العنيفة التي تبذل الكثير من الجهد في إطار استراتيجيتها للاستقطاب.[164]

"المشاريع التي تهدف لحماية الشباب من التطرف ليست مُجدية.. لا يمكنك تعزيز القدرة على الصمود عبر توزيع بعض الأكياس."

ومع ذلك، حتى وإن كانت مصمّمة بشكل جيد، فإن إجراءات مكافحة التطرف العنيف، عندما تكون بالتوازي مع التدخلات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مثلما هو الشأن في تونس، لا يمكن أن تمحو

سلبيات المقاربة الخاصة بمكافحة الإرهاب. فدون معالجة الجوانب القمعية في أسلوب الحكم، لن تكون الجهود الرامية إلى معالجة التهميش والبطالة، على سبيل المثال، كافية بالمرّة.

غضب إزاء سياسات الحكومات الغربية في تونس وخارجها

يعتقد العديد من التونسيين ممن أجريت معهم المقابلات أنّ الانتهاكات التي ترتكبها الدول الغربية في البلدان الإسلامية في ظل الإفلات من العقاب، وخاصة في سياق "الحرب على الإرهاب"، تشكّل سببا من الأسباب التي تدفع بعض الناس في تونس لتأييد الجماعات العنيفة والانضمام لها: "فطالما أن قواعد اللعبة الدولية لم يقع تحديدها، ستستمرّ مشاعر الظلم والغضب ".[165] وإذا كانت الجهات الفاعلة الغربية غير راغبة في التصرّف وفقا للقواعد والمعايير الدولية والاعتراف بأخطائها وتوفير سبل جبر الضرر والسعي إلى إيجاد حلول عادلة للتحديات التي يواجهها الناس في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستجد ادّعاءات الجماعات العنيفة بأنها توفر الطريق نحو العدالة آذانا صاغية داخل تونس وخارجها. [166]يجب أن يؤخذ الاستياء ضد الغرب على محمل الجدّ، حيث أنّ هذا البُعد العالمي للمشكلة يمكن أن يستمر طويلا، مهما كانت الجوانب الإيجابية للتدخلات الدولية في تونس. لذلك من الضروري أن تسعى الجهات الفاعلة الغربية إلى ضمان المزيد من الاتساق والشفافية والمساءلة في تدخلاتها الخارجية. وفي هذا الإطار، اقترح خبير تونسي أن يقوم الفاعلون الغربيون بمعالجة مسألة تمويل الجماعات العنيفة، ومنع الشركات والمؤسسات من المساهمة في تلك التدفقات، وممارسة الضغط السياسي على بلدان المنشأ، وكذلك زيادة تبادل المعلومات المالية.

تحتاج تونس إلى انخراط طويل المدى وشامل ومتناسق لدعم السلم المستدام فيها. غير أنه من الواضح، كما هو مبيّن في هذا القسم، أنّ المقاربة التي اعتمدتها الجهات الفاعلة الدولية كانت قصيرة المدى وضيقة النطاق وتركّز بشكل مفرط على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهي مقاربة أعاقتها كذلك تلك "الجرعة غير الصحية" من التنافس، في الوقت الذي كان فيه التعاون هو المطلوب وليس التنافس. وباعتمادها لهذه المقاربة، تكون الجهات الفاعلة الدولية في أفضل الأحوال قد تجاهلت، وفي أسوأ الأحوال قد عزّزت، عوامل عدم الاستقرار في المستقبل. ويعرض القسم التالي سلسلة من التوصيات المستقبلية من أجل الحفاظ على مجتمع سلمي في تونس.

حاشية سفلية

[127] تُستخدَم عبارة "منع التطرف العنيف" على نحو متزايد عوضا عن، أو إلى جانب، عبارة "مكافحة التطرف العنيف". غير أننا نعتقد أنه عملياً، كلتا العبارتين تطرحان نفس المسائل وتنطويان على نفس المخاطر. لذلك، ولغرض الإيجاز، يستخدم هذا التقرير عبارة "مكافحة التطرف العنيف".

[128] مشارك في ورشة عمل مع منظمات المجتمع المدني – تونس، مارس 2017.

[129] توجد كذلك جهات فاعلة غير غربية تنشط في تونس، خصوصا تركيا والجزائر ودول الخليج. ولا يتسع المجال في هذا التقرير لتحليل الدور الذي تلعبه هذه الأطراف في تونس، حيث يركّز البحث أساسا على الجهات الفاعلة الغربية، لا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. ومع ذلك، فلا بد من الإقرار بالدور الذي تلعبه جهات فاعلة أخرى وبضرورة أن تقوم الدول الغربية بتنسيق جهودها معها من أجل ضمان التناسق في الدعم الدولي لتونس.

[130] British Embassy Tunis (2016), 'UK Support for Tunisia 2016-2017', 14 October; McInerney S, Bockenfeld C (2016), 'The Federal Budget and Appropriations for Fiscal Year 2017: Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East & North Africa', Project on Middle East Democracy (POMED), April 2016.

[131] مقابلات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016 – مارس 2017.

[132] Grierson J (2017), "'Cowardice" to blame for delayed response at Sousse attack', 8 February

[133] مقابلات مع مسؤولين حكوميين تونسيين – أكتوبر وديسمبر 2016.

[134] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[135] Aliriza F (2015), 'Tunisia at Risk: Will counter-terrorism undermine the revolution?', Legatum Institute, 16 November.

[136] نفس المصدر، ص. 13.

[137] مقابلات مع خبير أمني – تونس، أكتوبر 2016.

[138] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، ديسمبر 2016.

[139] UNDP (2014), 'Model police stations launched in Tunisia', 5 June.

[140] انظر على سبيل المثال العمل الذي قامت به منظمة International Alert في تونس.

[141] انظر عمل منظمة Saferworld حول معضلات مكافحة الإرهاب.

[142] مقابلات مع مسؤولين حكوميين تونسيين ومانحين دوليين – تونس، ديسمبر 2016.

[143] مقابلات مع ممثلين عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[144] Transparency International (2015) 'Tackle instability and terrorism by fighting corruption', 4 U l Ndung'U R (2015) February; 'To fight terrorism, fight corruption first', Institute for Security Studies, 9 October

[145] مقابلة – جويلية 2017.

[146] مقابلات مع ممثلين عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016
ورد هذا التعليق في أكتوبر 2016؛ ومنذ ذلك الحين، تم تعديل قانون المخدرات (القانون عدد 52) بعد أنشطة دعوة متعلقة بهذه المسألة قامت بها منظمات المجتمع المدني على امتداد سنوات.
لمزيد من المعلومات، انظر القسم الثالث من هذا التقرير.

[147] Kubinec R (2016), 'How foreign aid could hurt Tunisia's transition to democracy', 19 December.

[148] مقابلات مع مانحين دوليين – تونس، أكتوبر 2016 – مارس 2017.

[149] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، مارس 2017

[150] مقابلة مع أحد المانحين الدوليين – تونس، أكتوبر 2016

[151] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، ديسمبر 2016

[152] نفس المصدر.

[153] مقابلة مع أحد المانحين الدوليين – تونس، ديسمبر 2016

[154] مقابلة مع أحد المانحين الدوليين – تونس، أكتوبر 2017.

[155] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[156] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[157] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[158] مقابلة مع أحد المانحين الدوليين – تونس، مارس 2017.

[159] Attree L (2017), 'Shouldn't YOU be countering violent extremism?', Saferworld, 14 March.

[160] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، مارس 2017.

[161] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[162] مقابلات مع ممثلين عن المجتمع المدني ومانحين دوليين – تونس، مارس 2017.

[163] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[164] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[165] مقابلة مع ممثل عن المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

[166] مقابلات مع ممثلي المجتمع المدني – تونس، أكتوبر 2016.

ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما
المنهجية

وحتى تبقى تونس مثالا إيجابيا لما تسعى لتحقيقه الثورات العربية، ثمة عمل كبير ينبغي القيام بها. وكما قال لنا أحد الفاعلين في المجتمع المدني التونسي: «المسار مستمر والعناصر المطلوبة موجودة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لضمان أن يحقق الانتقال أهدافه الديمقراطية». لذلك يجب على الحكومة التونسية، بدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني، أن تُركّز على أن تكون عملية الانتقال الديمقراطي وسيلة لمعالجة المظالم الاجتماعية للتونسيين التي طال أمدها، وكذلك أن تُثْبِت أنّ التغيير بالإمكان تحقيقه من خلال ثورة سلمية وليس فقط عبر الوسائل العنيفة. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون أولويات الجهات الفاعلة الغربية في تونس هي تعزيز الانتقال الديمقراطي وبناء مستقبل مستدام، وليس مكافحة الإرهاب فحسب.

معالجة المظالم الاجتماعية نهائيا

على مدى أكثر من ست سنوات منذ ثورة 2011، هناك شعور قوي بخيبة الأمل تجاه الحكومة، حيث يُنظَر إليها على أنها غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بوعود الثورة، بما في ذلك الحدّ من أوجه التفاوت الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان كرامة الإنسان. ومع ذلك، فالحكومة، وهي تصارع في ظل أزمة اقتصادية خطيرة ووضع سياسي هش، عليها أن تُثْبت أنها جادّة في التغيير وعازمة على تحسين حياة الناس بشكل ملموس. وللقيام بذلك، عليها أن تنخرط بصورة فاعلة مع الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد وأن تعتمد استراتيجيات تعالج بها احتياجاتهم ومطالبهم معالجة شاملة. فَشَلُها في القيام بذلك يحمل في طياته خطر تفاقم السخط الشعبي وعدم الاستقرار. وكما يتبيّن من خلال تاريخ تونس الحديث، فإن السخط الشعبي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، وهو ما يوفر الظروف التي تمكّن الجماعات العنيفة من تحقيق المزيد من التقدّم.

وعلى وجه التحديد، هناك حاجة ماسة **إلى إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية** لمعالجة أوجه التفاوت بين مختلف الجهات في تونس، وضمان تنمية المناطق المهمشة مثل مدنين وسيدي بوزيد وسيدي حسين. ويتطلب ذلك من الحكومة أن تستثمر وتشجع الاستثمار في هذه المناطق، من خلال اعتماد سياسات التمييز الإيجابي على سبيل المثال، وكذلك أن تعمل على تحسين نوعية التعليم وتوفير فرص التدريب بطريقة تراعي الواقع المحلي وتتوافق مع احتياجات سوق الشغل.

كما أكدّ العديد ممن أُجريت معهم المقابلات على الحاجة إلى خدمات عامة ذات جودة أفضل، وأعرب البعض عن أملهم في أن يتحقق ذلك بانتخاب وإنشاء مجالس جهوية عقب الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017.

وينبغي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بجهود ترمي إلى توفير فرص حقيقية لسكان المناطق المهمشة، خاصة منهم الشباب العاطل عن العمل. وفي هذا السياق، يُعدّ تعديل قانون المخدرات خطوة في الاتجاه الصحيح لتغيير أنماط التمييز.

من الضروري كذلك إجراء إصلاحات على مستوى الأمن والحوكمة، وذلك لتحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع. فسواء كان يساورهم قلق إزاء سلوك الشرطة أو كانوا يطالبون بتعزيز الحضور أمني لمنع الجريمة والعنف، أكّد معظم المستجوَبين على الحاجة إلى إصلاح المؤسسة الأمنية. كما دعوا بالخصوص إلى وضع حدّ للفساد والإفلات من العقاب عندما يتمّ ارتكاب تجاوزات، وإلى أن يكون

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي:
فسيفساء ثلاثية الأبعاد
الصورة لـ : وليد محفوظ

توفير الأمن أكثر ارتباطا بشواغل الناس وانسجاماً مع متطلبات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أبرز البعض ممن تحدثنا إليهم أهمية تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة ومسائلة الأجهزة الأمنية والحكومة.

دعم عوامل التغيير الإيجابي

لقد كانت لنقاط الضعف والتجاوزات في الحوكمة آثارا سلبية على ديناميكيات السلم في تونس.
وفي هذا السياق، ينبغي على الفاعلين الغربيين التفكير بشكل استراتيجي حول كيفية تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ويمكن أن تتعزز مشاركتهم في المستقبل عن طريق الانخراط في **رؤية مشتركة طويلة المدى للسلم**، تستند إلى تقييم واقعي للقدرات والحوافز. وينبغي أن يشمل ذلك «محطات بارزة» في إحراز تقدم يتمّ الاستناد إليه للحصول على المزيد من الدعم. وباعتبار أنّ بعض الأطراف في الحكومة لا ترغب في إجراء الإصلاح، اقترح عدد من منظمات المجتمع المدني التونسي أن يكون الدعم على مستوى «التدريب والتجهيز» مثلاً مرتبطا بمدى جديّة مسؤولي الدولة في اتخاذ خطوات حقيقية للوفاء بتعهداتهم فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك في إطار مقاربة «أكثر مقابل أكثر»، وسيكون لذلك أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالدعم المقدّم إلى وزارة الداخلية. هذه الطريقة تضمن تركيزَ المجتمع الدولي على معالجة الفساد المستشري وأوجه القصور في ممارسات الشرطة وعمليات مكافحة الإرهاب، والظروف السيئة في السجون، وغيرها من المسائل.

وتعزيزا لعملية الانتقال الديمقراطي، ينبغي على الجهات الفاعلة الغربية في تونس أن تنظر في سبل دعم وتقوية آليات **«الضبط والتوازن»** ، مثل الهيئات المستقلة التي تعمل على دعم أجندة الإصلاح. وقد حذّر بعض الفاعلين في المجتمع المدني من أنّ الضمانات الضرورية ليست متوفرة بَعْدُ في تونس، وكثيرون منهم عبّروا عن أسفهم إزاء غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف داخل الحكومة لرؤية آليات المساءلة هذه تعمل بفعالية. لذلك، ينبغي للتدخلات الدولية في تونس أن تدعم إنشاء تلك الهيئات المستقلة، وأن تعزّز إمكانياتها للانخراط بشكل هادف مع الحكومة والمساهمة في تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع.

علاوة على ذلك، يمكن للجهات الفاعلة الغربية أن تلعب دورا بناءً من خلال **تمكين المجتمع المدني**، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس. فعِوض فرض منظور يقتصر على مكافحة التطرّف العنيف، والذي يمنع المجتمع المدني من أن يكون محايدا وأن يضغط على الدولة من أجل تحسين أدائها، يجب على الجهات الفاعلة الغربية أن تضاعف الاستثمار في الجهود الرامية لتعزيز السلم والحقوق والحوكمة ولدفع التقدم نحو معالجة القضايا الأهمّ التي تشغل المجتمع التونسي.

وينبغي أن تسعى التدخلات الغربية في تونس إلى توسيع نطاق النقاشات حول الأمن، مع العمل على دعم مشاركة مجموعة متنوعة من مكونات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمعات المحلية في النقاش حول طبيعة الاستجابة للتهديدات الأمنية وكيفية تحسين أداء المؤسسة الأمنية. إنّ ضمان إجراء مناقشات أمنية أكثر شمولا أمر بالغ الأهمية لوضع حلول ملائمة ومستدامة للتحديات الأمنية التي تواجهها تونس.

من ناحية أخرى، يُبرِز هذا البحث حرص **شباب** المناطق المهمشة على المساهمة في تشكيل مستقبل بلادهم. فقد تقدم لنا المشاركون في حلقات النقاش بالشكر على منحهم الفرصة لمناقشة قضايا هامة، مؤكدين على «ضرورة الاستماع إليهم».[167] ونظرا لتنامي الشعور بخيبة الأمل والعداء تجاه الدولة، فإن التواصل مع الشباب وإبراز أنّ آرائهم مهمة ويتمّ أخذها بعين الاعتبار، ينبغي أن يشكّل الأولوية القصوى لكلّ من الحكومة وأصدقائها الدوليين. وفي المقابل، يُعتبر الإقصاء السياسي أحد المظالم الرئيسية التي يعاني منها الشباب التونسي المهمش، واستعداد هؤلاء الشباب للمساهمة في بناء مجتمع أكثر عدلاً هو أحد نقاط القوة الرئيسية لتونس في السياق الحالي.
وعموما، لا توجد طرق مختصرة لتحقيق الأهداف الأمنية التونسية والغربية. وبما أنه لا تزال هناك قاعدة شعبية قوية داعمة للتغيير ومساحة واسعة للنقاش، يجب أن ينصبّ التركيز على معالجة دوافع عدم الاستقرار والتي تشكّل أولوية بالنسبة للتونسيين. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأطراف المعنية التونسية والدولية أن تسعى جاهدة من أجل وضع استراتيجيات أكثر اتّساقا تدعم السلم والاستقرار في تونس على المدى الطويل. التونسيون لا يستحقون أقلّ من ذلك.

حاشية سفلية

[167] حلقات نقاش - سيدي بوزيد، مدنين وسيدي حسين، جانفي – مارس 2017.

المنـهجية

المحتوى

القسم الأول : ارتفاع حدّة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس
القسم الثاني : التحديات التي تواجهها تونس، كما يرى التونسيون
القسم الثالث : عمليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها
القسم الرابع : الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في تونس
ملاحظات ختامية وسبل المضي قدما
المنـهجية

خلال الفترة من سبتمبر 2016 إلى جويلية 2017، أجرت منظمة سيفرورلد Saferworld بحثا نوعيا في تونس استند إلى استعراض مستفيض لكلّ ما يتصل بموضوع البحث ومقابلات مع المستجوَبين الرئيسيين وعدد من حلقات النقاش. وهو ما مكّننا من جمع آراء ووجهات نظر عدد من التونسيين وكذلك مجموعة من النشطاء في منظمات من المجتمع المدني الذين يعملون معهم بشكل وثيق.

في أكتوبر 2016 وديسمبر 2016 ومارس 2017، أجرينا 38 مقابلة في تونس مع أعضاء بارزين، تونسيين ودوليين، في المجتمع المدني، وفاعلين في السياسة الغربية ومسؤولين حكوميين تونسيين. خلال هذه الاجتماعات، طرحنا أسئلة تتعلق بالطريقة التي تعاملت بها تونس مع مسألة العنف وعدم الاستقرار، وطبيعة الدعم الذي يقدّمه أو يمكن أن يقدّمه المجتمع الدولي في هذا الصدد، والدور الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المساهمة في معالجة دوافع العنف وعدم الاستقرار.

كما أجرينا خلال شهريْ جانفي وفيفري 2017، بالشراكة مع مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، تسع حلقات نقاش وثمان مقابلات مع مستجوَبين رئيسيين في سيدي بوزيد ومدنين وسيدي حسين. تحدثنا إلى 114 شخصا في المجموع، بمن فيهم الشباب والنساء والرجال من المجتمعات المحلية وممثلي السلطات ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلّي، وذلك بهدف جمع المعلومات في كل منطقة عن نظرة الناس وتجاربهم بشأن انعدام الأمن وعدم الاستقرار؛ ونظرة الناس وتجاربهم بشأن تأثير تدابير مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على حياتهم؛ وتوصياتهم من أجل تحقيق انتقال تونس نحو الديمقراطية بصورة فعّالة.

في مارس 2017، نظمنا ورشة عمل لتبادل ومناقشة النتائج الأولية للبحث مع مجموعة من ممثلي المجتمع المدني. هذا اللقاء أثرى التحليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

الصورة المصاحبة للعنوان الرئيسي لـ :
Dennis Jarvis